

Distr.: General
7 January 2021
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 7 كانون الثاني/يناير 2021 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

أتشرف بأن أرفق طيه نسخة من الإحاطة التي قدمتها السيدة إيزومي ناكاميتسو، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، وكذلك البيانات التي أدلى بها ممثلو كل من الاتحاد الروسي وإستونيا وأيرلندا وتونس وسانت فنسنت وجزر غرينادين والصين وفرنسا وفييت نام وكينيا والمكسيك والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والنرويج والنيجر والهند والولايات المتحدة الأمريكية فيما يتصل بالجلسة المعقودة عن طريق التداول بالفيديو بشأن "الحالة في الشرق الأوسط (سورية)" يوم الثلاثاء، 5 كانون الثاني/يناير 2021. وأدلى ببيانين أيضا ممثلا الجمهورية العربية السورية وتركيا.

ووفقا للإجراء الوارد في الرسالة المؤرخة 7 أيار/مايو 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن (S/2020/372)، والذي تم الاتفاق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا، ستصدر هذه الإحاطة والبيانات بوصفها وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) طارق الأدب
رئيس مجلس الأمن



المرفق الأول

إحاطة من الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، إيزومي ناكاميتسو

أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي لإحاطة مجلس الأمن علماً بشأن تنفيذ القرار 2118 (2013)، المتعلق بالقضاء على برنامج الجمهورية العربية السورية للأسلحة الكيميائية.

وأغتنم هذه الفرصة أيضاً للترحيب بالأعضاء غير الدائمين الجدد في المجلس - أيرلندا وكينيا والمكسيك والنرويج والهند. وأتطلع إلى العمل عن كثب معهم جميعاً بشأن هذه المسألة الهامة.

منذ إحاطتي السابقة، في 11 كانون الأول/ديسمبر 2020 (انظر S/2020/1202، المرفق الأول)، واصل مكتب شؤون نزع السلاح الاتصال المنتظم مع نظرائه في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بشأن أنشطته المتصلة بهذه المسألة. وبالإضافة إلى ذلك، تلقى مكتب شؤون نزع السلاح في 14 و18 و28 كانون الأول/ديسمبر 2020 معلومات من البعثة الدائمة للجمهورية العربية السورية بشأن المسائل الكيميائية لهذه الفترة. وقد درست هذه المعلومات بعناية وأحيلت إلى الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

وكما أبلغتُ مجلس الأمن من قبل، فإن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) لا تزال تؤثر على قدرة المنظمة على الانتشار في الجمهورية العربية السورية. ومع ذلك، واصلت الأمانة الفنية تنفيذ الأنشطة المكلفة بها فيما يتعلق بالقضاء على برنامج الأسلحة الكيميائية السوري وتعاونها مع الجمهورية العربية السورية في هذا الصدد.

ويثابر فريق تقييم الإعلانات التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في جهوده الرامية إلى توضيح جميع المسائل المتعلقة ذات الصلة بالإعلان الأولي الذي قدمته الجمهورية العربية السورية إلى المنظمة. وكما أفاد المدير العام للمنظمة في إحاطته إلى مجلس الأمن في 11 كانون الأول/ديسمبر 2020 (انظر S/2020/1202، المرفق الثاني)، لا تزال هناك 19 مسألة معلقة رغم إحراز بعض التقدم خلال أحدث جولة من المشاورات مع اللجنة الوطنية السورية وطي ملف ثلاث مسائل معلقة ذات صلة بالإعلان الأولي السوري. وتتعلق إحدى هذه المسائل المعلقة بمرفق لإنتاج الأسلحة الكيميائية، أعلنت اللجنة الوطنية السورية أنه لم يُستخدم قط لإنتاج الأسلحة الكيميائية. غير أن استعراض جميع المعلومات والمواد الأخرى التي جمعها فريق تقييم الإعلانات منذ عام 2014 يشير إلى أن ذلك المرفق شهد إنتاج عوامل حرب كيميائية مؤثرة في الأعصاب و/أو استخدامها في الأسلحة. ولذلك، طلبت الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية أن تعلن الجمهورية العربية السورية عن الأنواع والكميات المحددة من العوامل الكيميائية التي أُنتجت و/أو أُستخدمت في الأسلحة في ذلك الموقع. وأفهم من الأمانة الفنية أن الجمهورية العربية السورية لم ترد بعد على ذلك الطلب.

وبناء على ذلك، تتمسك الأمانة الفنية للمنظمة بتقييمها ومفاده بأنه في هذه المرحلة وبالنظر إلى الثغرات وأوجه عدم الاتساق والتباينات التي لا تزال غير محسومة، لا يمكن اعتبار الإعلان الذي قدمته الجمهورية العربية السورية دقيقاً ومكتملاً، وفقاً لاتفاقية الأسلحة الكيميائية. وأغتنم هذه الفرصة لأؤكد من جديد أن المجتمع الدولي لا يمكن أن يثق ثقة كاملة في أن برنامج الأسلحة الكيميائية للجمهورية العربية السورية قد تم القضاء عليه إلى أن يتم تسوية تلك المسائل المعلقة.

وقد أُبلغتُ بأن نتائج الجولة السابعة من عمليات التفتيش التي أجرتها الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في مرفقي برزة وجمرايا التابعين للمركز السوري للدراسات والبحوث العلمية في تشرين الثاني/نوفمبر ستُبلغ إلى المجلس التنفيذي للمنظمة في الوقت المناسب.

وأفهم أيضاً أن الجمهورية العربية السورية لم تقدم بعد ما يكفي من المعلومات أو التفسيرات الفنية التي من شأنها تمكين الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية من طي ملف المسألة المتعلقة بالعثور على مادة كيميائية مدرجة في الجدول 2 في مرافق مركز الدراسات والبحوث العلمية في برزة خلال الجولة الثالثة من عمليات التفتيش التي جرت في عام 2018.

وأشير إلى أن بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لا تزال بصدد دراسة جميع المعلومات المتاحة المتعلقة بادعاءات استخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية وأنها تواصل تعاونها مع الحكومة السورية وغيرها من الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية فيما يتعلق بمجموعة متنوعة من الحوادث. وكما ورد سابقاً، فإن نشر البعثة في مهام أخرى سيخضع لتطور جائحة كوفيد-19 .

ويواصل فريق التحقيق وتحديد الهوية تحقيقاته في الحوادث التي حددت بعثة تقصي الحقائق أن أسلحة كيميائية قد استُخدمت فيها أو أن من المرجح أنها استُخدمت فيها في الجمهورية العربية السورية وسيصدر الفريق تقارير أخرى في الوقت المناسب.

وأغتنم هذه الفرصة لأؤكد مرة أخرى دعمي الكامل لنزاهة عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومهنيته وحياده وموضوعيته واستقلالته.

وفيما يتعلق بعمليات التفتيش الصادر بها تكليف بموجب الفقرة 8 من قرار المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية EC-94/DEC.2، المعنون "التصدي لحياسة الجمهورية العربية السورية أسلحة كيميائية واستخدامها إيها" (انظر S/2020/724)، فإن الأمانة الفنية للمنظمة ترصد الحالة الراهنة وستبلغ الجمهورية العربية السورية عندما تكون مستعدة للانتشار لهذا الغرض.

ولا يمكن أن نكرر بما فيه الكفاية أنه لا يوجد أي مبرر لاستخدام الأسلحة الكيميائية من جانب أيّ كان وفي أي مكان وتحت أي ظرف من الظروف. إن استخدام هذه الأسلحة من دون عقاب وبلا مساءلة يشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين وخطراً علينا جميعاً. ولذلك، لا بد من محاسبة جميع الذين استخدموا الأسلحة الكيميائية. وإذ نبدأ العام الجديد، أعرب عن أمني الصادق مرة أخرى في أن يتحد أعضاء المجلس بشأن هذه المسألة. ويقف مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح على أهبة الاستعداد لتقديم كل ما في وسعه من دعم ومساعدة.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أردد رسالة الأمين العام بمناسبة العام الجديد:

"فلنعمل معاً على تحقيق السلام فيما بيننا ومع الطبيعة، ولننصّد لأزمة المناخ، ونوقف نقشي جائحة كوفيد-19، ونجعل من عام 2021 عام التعافي."

المرفق الثاني

بيان نائب الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة، داي بينغ

[الأصل: بالصينية]

بما أن هذه هي الجلسة المفتوحة الأولى لمجلس الأمن في عام 2021، أود أن أرحب بأعضائنا الخمسة الجدد - أيرلندا وكينيا والمكسيك والنرويج والهند - في المجلس. وننتقل إلى أن يعمل جميع أعضاء المجلس معا لبدء فصل جديد من التضامن والتعاون في عام 2021 من أجل الوفاء بمسؤوليتنا الجماعية الهامة التي ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة. وأود أيضا أن أعتزم هذه الفرصة لأهنئ تونس على توليها رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. ونتعهد بتقديم دعمنا الكامل لعمل الوفد التونسي.

وأشكر السيدة ناكاميتسو على إحاطتها بشأن مسألة الأسلحة الكيميائية السورية (المرفق الأول). إن موقف الصين بشأن مسألة الأسلحة الكيميائية ثابت من البداية. فنحن نعارض استخدام الأسلحة الكيميائية من جانب أي بلد أو كيان أو فرد في أي ظرف كان ولأي غرض كان. ويجب التحقيق في الادعاءات المتعلقة باستخدام الأسلحة الكيميائية والتعامل معها بطريقة محايدة وموضوعية على أساس الأدلة الواقعية وأحكام اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

وتلاحظ الصين أن سورية أعربت في مناسبات عديدة عن استعدادها القوي للتعاون مع الأمانة الفنية وأن الطرفين تمكنا، من خلال المشاورات، من طي ملفات ثلاث مسائل معلقة تتعلق بالإعلان الأولي. ويستحق موقف سورية البناء ونتائج التعاون بين الطرفين منا التقدير. ونشجعها على مواصلة العمل من أجل إحراز تقدم إيجابي بشأن المسائل الأخرى المعلقة. وقد جه الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية العديد من الرسائل إلى رئيس مجلس الأمن، تتضمن معلومات مفصلة عن المنظمات الإرهابية التي تخطط لشن هجمات منظمة بالأسلحة الكيميائية. وتلك المعلومات تستحق اهتمام المجلس الكامل. وتأمل الصين في أن تتضمن التقارير والإحاطات الشهرية للمجلس متابعة لهذه المعلومات.

وأود أيضا أن أشير إلى أن سورية دولة عضو في الأمم المتحدة وأن الحكومة السورية هي الحكومة الشرعية. إنها ليست ما يُسمى بالنظام. وذلك يشكل احتراماً أساسياً لدولة عضو في الأمم المتحدة.

ونظرا للأهمية الحاسمة لملف الأسلحة الكيميائية، يجب إعادة مسألة المساءلة إلى إطار اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ويجب أن تستند التحقيقات إلى احترام الحقائق والعلم. ونعارض اتخاذ إجراء بتسرع لا مبرر له عندما لا يكون هناك دليل قاطع وعلامات استهتام كثيرة فيما يتعلق بالتقارير. ونأمل أن تتمكن تقارير منظمة حظر الأسلحة الكيميائية من وضع سلسلة كاملة من الأدلة لا تترك شاردة ولا واردة، وإلا فإن ذلك سيلقي بظلال من الشك على موضوعية المنظمة وحيادها وسلطتها. وبالنظر إلى أن التقارير مليئة بالخلافات وأن الأطراف لا تزال منقسمة بشدة، فإن فرض إجراءات ليس هو الشيء الصحيح الذي ينبغي القيام به في هذه المرحلة. وينبغي للأمانة الفنية أن تشجع الأطراف على إجراء مناقشات متعمقة بشأن النقاط المشكوك فيها بخصوص التقارير، وذلك لإقناع بعضها بعضا من خلال التحليل القائم على العلم والمعلومات الواقعية. وهذا هو السبيل الوحيد لتنفيذ القرار 2118 (2013) تنفيذا كاملا والحفاظ على سلطة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

وفي الوقت الراهن، نشهد أن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية تواجه تحديات في عملها وانقسامًا حادًا ومواجهة بين الأطراف. وفي الشهر الماضي، أشار المدير العام أرياس إلى أنه على اتصال وثيق بالدول الأعضاء (انظر S/2020/1202، المرفق الثاني). ونشجع المدير العام والأمانة التقنية على تكثيف جهودهما للمساعدة في إعادة الدول الأطراف إلى تقليد اتخاذ القرارات بتوافق الآراء وتجنب فرض التصويت. كما نتطلع إلى أن يقدم المدير العام أرياس إحاطات لمجلس الأمن في جلساته المفتوحة وأن يجيب على أسئلة أعضاء المجلس.

المرفق الثالث

بيان الممثل الدائم لإستونيا لدى الأمم المتحدة، سفين يورغنسن

أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. كما أرحب بكل حرارة بالأعضاء المنتخبين الجدد - أيرلندا وكينيا والمكسيك والنرويج والهند. ونتطلع إلى العمل معهم.

وأشكر الممثلة السامية إيزومي ناكاميتسو على إحاطتها (المرفق الأول). وعلى الرغم من عدم إحراز تقدم بشأن هذا الملف، فإننا نقدر عالياً انضمامها إلينا شهريا برسالة مهمة جداً. وكما فعلت اليوم، فإنها تذكر المجلس، في ختام إحاطتها عادة، بأن استخدام الأسلحة الكيميائية أمر مرفوض ويمثل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي وبأن من الضروري تحديد هوية من يستخدمون الأسلحة الكيميائية أو استخدامها ومحاسبتهم.

وينبغي أن يكون هذا التذكير في الواقع غير ضروري. وأشك في أن هناك أي شخص في المجلس يختلف مع الممثلة السامية. وأكد مجلس الأمن هذا الموقف في القرار 2118 (2013)، ومؤخراً في البيان الرئاسي S/PRST/2019/14، الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر 2019. وكثيرون منا يؤكدون على تلك الآراء نفسها في بياناتنا. ولكن، للأسف، ما فتئت الفجوة تتسع فيما يتعلق بالقيم والقواعد والالتزامات التي وافق عليها مجلس الأمن وطريقة تمسكه بها.

وفيما يتعلق بالمساءلة، ينص القرار 2118 (2013) بوضوح على وجوب محاسبة الأفراد المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية. وفي مواجهة الأدلة الواضحة على استخدام الأسلحة الكيميائية، يقع على عاتق مجلس الأمن التزام بالتصرف والاستجابة بحزم. والدليل موجود وقد قدم أفضل الخبراء المستقلين في ذلك الميدان، آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة وفريق التحقيق وتحديد الهوية التابع لتلك المنظمة، أدلة قوية ومتسقة وقائمة على العلم على أن النظام السوري استخدم الأسلحة الكيميائية ضد شعبه في سبع مناسبات على الأقل. غير أن الاتحاد الروسي أوقف جميع المحاولات داخل المجلس لاتخاذ إجراءات والتحرك نحو المساءلة، حيث أن النتائج المزعجة للتقارير لا تروق له، وبالتالي لا يمكنه قبولها.

وفي البيان الرئاسي لعام 2019، أكد مجلس الأمن مجدداً بالإجماع دعمه القوي لعمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. غير أننا نسمع من دولة عضو كيف أن الأمانة الفنية للمنظمة تمارس معايير مزدوجة وتشارك في حملات تشويه سياسية وتتلاعب بتقاريرها وتزييفها. وهذا ليس انتقاداً بناء لجعل مؤسسة أقوى بل إنه حملة تضليل منسقة للتغطية على جرائم نظام الأسد وتقويض حظر الأسلحة الكيميائية.

كما ينص القرار 2118 (2013) على أن تتعاون الجمهورية العربية السورية تعاوناً كاملاً مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. غير أنه بعد مرور سبع سنوات و87 تقريراً شهرياً، لا تزال هناك 19 مسألة معلقة فيما يتعلق بالإعلان الأولي. وكما علمنا من تقرير المدير العام الحالي (انظر S/2020/1300، المرفق)، فإن سورية لم تستجب للعديد من طلبات منظمة حظر الأسلحة الكيميائية للحصول على معلومات بشأن مرافقتها لإنتاج الأسلحة الكيميائية. وتجاهلت سورية بشكل صارخ قرار المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية الصادر في تموز/يوليه 2020 (EC-94/DEC.2) وعروض المساعدة التي قدمتها الأمانة الفنية. ولكن بدلاً من إدانة هذا السلوك، نسمع من بعض أعضاء المجلس

تشجيعاً لعدم الامتثال. ونسمع كيف أن جميع المسائل المتعلقة ملفقة أساساً وأن المجلس التنفيذي يفرض على سورية مطالب مستحيلة وغير واقعية.

إن عودة ظهور الأسلحة الكيميائية هو أحد أكثر التهديدات إلحاحاً للسلام والأمن الدوليين. وإلى جانب استخدام النظام السوري لها على نطاق واسع كسلاح حرب لقمع المعارضة وإرهاب شعبه، استُخدمت الأسلحة الكيميائية مؤخراً أيضاً في محاولات اغتيال. ويمثل استخدام مادة نوفيتشوك في المملكة المتحدة في عام 2018 ضد سكريبال الأب وابنته وفي العام الماضي في روسيا ضد السياسي المعارض أليكسي نافالني انتهاكاً للقانون الدولي ويشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين. ونكرر دعوتنا إلى روسيا بأن تحقق في تلك الجرائم على نحو واف وشفافية تامة، مع مراعاة التزامات روسيا بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

إن مجلس الأمن ملزم بمعالجة استخدام الأسلحة الكيميائية والتصدي له، نظراً لما تشكله من تهديد للسلام والأمن الدوليين. ونأمل ألا يظل مجلس الأمن مكتوف الأيدي في عام 2021، بل أن يتخذ إجراءات لدعم قراراته واتفاقية الأسلحة الكيميائية وميثاق الأمم المتحدة. وإذ أردد ما قالتها السيدة ناكاميتسو، نأمل أن يتحد أعضاء المجلس بشأن هذه المسألة الهامة.

المرفق الرابع

بيان الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، نيكولا دو ريفيير

[الأصل: بالفرنسية]

أشكر السيدة ناكاميتسو على إحاطتها.

ومرة أخرى، لم يتحقق أي تقدم يمكن الإبلاغ عنه. ومع ذلك، يمكن اتخاذ خطوات بسيطة، وتلك مسؤولية النظام السوري. أولاًها إلقاء الضوء - أخيراً - على الإعلان الأولي.

كيف يمكن تفسير أن 19 مسألة لا تزال بدون حل بعد مرور سبع سنوات على اتخاذ القرار 2118 (2013)؟ والأهم من ذلك، كيف يمكن تفسير استمرار إضافة أسئلة جديدة إلى الأسئلة القديمة؟ ويجب على النظام أن يسلط الضوء تماماً على موقع الإنتاج الجديد غير المعلن الذي كشفته منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في شهر تشرين الثاني/نوفمبر.

وعلى عكس ما يدعيه البعض، فإن هذه مسؤولية النظام بالكامل. والواقع أن الاجتماع الذي عقد الشهر الماضي مع المدير العام (انظر S/2020/1202، المرفق الثاني) يبين أن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية تقي بولايتها بالكامل. وتعمل المنظمة بمهنية وحياد تامين. ولتأخذ على سبيل المثال بعثة تقصي الحقائق. فعندما يتم تزويدها بأدلة قوية ومثبتة، كما حصل في عام 2019 بعد جمع عشرات الشهادات ونحو 100 عينة فيما يتعلق بالهجمات المزعومة على دوما، فإنها تقدم استنتاجات واضحة لا يمكن دحضها. ومن ناحية أخرى، عندما تكون الأدلة غير كافية، فإنها لا تتردد في الاعتراف بذلك بشفافية كاملة. وتلك المنهجية هي ضمانة لمصداقيتها.

ثانياً، إن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والدول الأطراف فيها متسقة جداً. وقد خلص التقرير الأول لفريق التحقيق وتحديد الهوية بشكل لا لبس فيه إلى أن النظام مسؤول عن ثلاث هجمات بالأسلحة الكيميائية في شهر آذار/مارس 2017 في مدينة اللطامنة. واستجابة لذلك، اعتمد المجلس التنفيذي قراره الصادر في تموز/يوليه. وعلى هذا الأساس، أصدر المدير العام تقريره في تشرين الأول/أكتوبر. والخلاصة واضحة للأسف: لم تتخذ سورية أي خطوات على الإطلاق لمحاولة الامتثال. وكل ذلك مترابط منطقياً تماماً، ولهذا السبب قدمت فرنسا، باسم 46 وفداً من أربع مجموعات جغرافية، مشروع مقرر إلى الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في تشرين الثاني/نوفمبر لاتخاذ التدابير اللازمة. وسيقدم مشروع المقرر ذلك إلى مؤتمر الدول الأطراف خلال الجزء الثاني من دورته المقرر عقدها بحلول شهر نيسان/أبريل المقبل.

ولذلك لا يسعني إلا أن أشجب مرة أخرى الاتهامات الباطلة التي وجهها أولئك الذين يسعون إلى تشويه سمعة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. إن المنظمة ليست "صندوقاً أسود"، وليست هناك مؤامرة، ولا توجد ضغوط، وليس ثمة استغلال للأمانة العامة. بل هناك ببساطة حقائق فعلية. وكلنا نعرفها: لقد استخدم النظام أسلحة حرب يحظرها القانون الدولي ضد سكانه، ومنذ ذلك الحين شهدنا ظهور الأسلحة الكيميائية من جديد وشيوعها في سورية وأماكن أخرى.

وتظل مكافحة الإفلات من العقاب والحظر التام لاستخدام الأسلحة الكيميائية أولويتين بالنسبة لنا. وهذا هو معنى استنفارنا المستمر، لا سيما في إطار الشراكة الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية، التي أنشأناها مع شركائنا في عام 2018.

بيان الممثل الدائم للهند لدى الأمم المتحدة، ت. س. تيروموتي

أود أن أشكر وكالة الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، إيزومي ناكاميتسو، على إحاطتها اليوم.

وتقدر الهند التزام الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بالاضطلاع بمسؤولياتها في هذه الأوقات الصعبة من الجائحة. وقد أخطنا علماً بالنتائج المذكورة في التقريرين الأخيرين لبعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية.

كما أخطنا علماً بأن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بصدد تحليل المعلومات التي جمعتها من العمليات التي نشرتها مؤخراً في حالات تتعلق بالاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية في سورية. ونلاحظ مع الارتياح حل ثلاث مسائل تتعلق بالإعلان الأولي لسورية خلال الأشهر الستة الماضية.

ونشجع على استمرار المشاركة والتعاون بين سورية والأمانة الفنية من أجل التوصل إلى حل مبكر لجميع المسائل المعلقة. وقد قدمت الهند مساهمة مالية قدرها مليون دولار للصندوق الاستئماني لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لتمويل الأنشطة المتعلقة بتدمير المخزونات الكيميائية والمرافق ذات الصلة في سورية.

وتولي الهند أهمية كبيرة لاتفاقية الأسلحة الكيميائية، التي هي صك فريداً وغير تمييزي لنزع السلاح، وتصلح كنموذج للقضاء على فئة كاملة من أسلحة الدمار الشامل. وما فتئت الهند تعارض بصراحة استخدام الأسلحة الكيميائية في أي مكان وفي أي وقت ومن قبل أي جهة وتحت أي ظرف من الظروف. ونحن ندين بشدة استخدام الأسلحة الكيميائية، ولا يمكن أن يكون هناك أي مبرر لاستخدامها.

وفيما يتعلق بادعاءات استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية والتحقيقات التي أجريت في ذلك الصدد، أكدت الهند باستمرار ضرورة إجراء تحقيق محايد وموضوعي في أي ادعاء باستخدام الأسلحة الكيميائية، مع الالتزام الصارم بالأحكام والإجراءات المنصوص عليها في الاتفاقية. وينبغي معالجة أي شواغل على أساس التشاور بين جميع الأطراف المعنية. ونرى أن تسييس المسألة ليس مفيداً ولا مثمراً.

ولا تزال القلق يساور الهند إزاء إمكانية وقوع هذه الأسلحة في أيدي المنظمات الإرهابية والأفراد الإرهابيين. فقد استغلت الجماعات الإرهابية النزاع الذي دام عقداً من الزمن في سورية لترسيخ وجودها، مما يشكل تهديداً للمنطقة بأسرها. ولا يمكن للعالم أن يمنح هؤلاء الإرهابيين أي ملاذ أو أن يلين في حربه ضد تلك الجماعات الإرهابية.

لقد دعت الهند باستمرار إلى التوصل إلى حل شامل وسلمي للنزاع السوري من خلال حوار يقوده السوريون ويأخذ في الاعتبار التطلعات المشروعة للشعب السوري. كما ساهمنا في عودة الحياة الطبيعية وإعادة بناء سورية من خلال المساعدات الإنسانية وتنمية الموارد البشرية.

كما أننا ما زلنا ندعم كلا من عمليتي جنيف وأستانا من أجل التوصل إلى حل سريع للنزاع في سورية.

المرفق السادس

بيان الممثلة الدائمة لأيرلندا لدى الأمم المتحدة، جيرالدين بيرن ناسون

أشكركم جزيل الشكر، سيدي الرئيس، وأقدم إليكم بالتهنئة على توليكم الرئاسة. وتعلمون أنكم ستحظون بالدعم الكامل للوفد الأيرلندي طوال شهر رئاستكم الذي يتضمن برنامج عمل ممتازا. ويمكنني أن أقول أيضا إننا نشعر بسعادة غامرة، كعضو جديد، ونحن نشغل مقعدنا هنا كعضو منتخب في مجلس الأمن.

وأشكر أيضا وكالة الأمين العام ناكاميتسو على إحاطتها الممتازة.

ونحن نعلم أن المجلس يتناول هذا الموضوع كل شهر، وبعض الحجج التي استمعنا إليها بالفعل، قد تكون بالفعل حججا نشعر بأننا نعرفها. ولكنني أود أن أقول للمرة الأولى على طاولة المجلس إن أيرلندا تعتبر هذه المناقشة مناقشة هامة حقا.

يدين بلدي إدانة قاطعة أي استخدام للأسلحة الكيميائية في أي وقت وفي أي مكان وتحت أي ظرف. ونرى أن الزيادة الملحوظة في استخدام الأسلحة الكيميائية في السنوات الأخيرة هي مصدر قلق عميق. ويبين لنا ذلك أن إطار مكافحة استخدام تلك الأسلحة الفتاكة قد يكون مهددا، وأعتقد أن كل واحد منا نحن الجالسين هنا اليوم في هذه الجلسة يتحمل مسؤولية التصدي لذلك التهديد.

ويجب على المجلس أن يكون واضحا بشأن ضرورة كفاءة المساءلة ووضع حد للإفلات من العقاب فيما يتعلق باستخدام تلك الأسلحة المروعة في أي وقت وفي أي مكان. وبكل تأكيد، ستعمل أيرلندا بلا كلل مع زملائنا في المجلس على القيام بذلك.

ونكتسي منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أهمية بالغة، نظرا لمثابرتها وحيادها وتحليلها المهني. ونجد أن هذه المقولة أصدق الآن من أي وقت مضى.

وكما أوضح المدير العام آرياس للمجلس في الشهر الماضي (انظر S/2020/1202، المرفق الثاني)، فإن الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لم تدخر جهدا على مدى سبع سنوات طوال لتقييم إعلان سورية الأولي ومساعدة سورية على استكمالها. ونجد أنه مما يثير بالغ القلق أنه بعد سبع سنوات طوال من الجهد، لا يزال من غير الممكن تقييم إعلان سورية الأولي على أنه دقيق أو كامل، نظرا لوجود ثغرات وتناقضات في ما تقوله سورية بشأن برنامجها للأسلحة الكيميائية. وتؤيد أيرلندا عمل فريق تقييم الإعلانات وبعثة تقصي الحقائق وفريق التحقيق وتحديد الهوية في معالجة مسألة الأسلحة الكيميائية واستخدامها في سورية تأييدا كاملا.

وأود أن أكون واضحا اليوم أن المشاكل في الإعلان الأولي ليست مسألة ثانوية، كما يصورها البعض. فخلال تلك السنوات السبع، زاد عدد المسائل التي يتعين معالجتها من خمس إلى 19. وتم إدخال 17 تعديلاً على الإعلان السوري، بما في ذلك إضافة منشأة إنتاجية وأربعة مراكز للبحث والتطوير ومضاعفة كمية العوامل والمواد الكيميائية المعلن عنها. وهناك أيضا مسائل تتعلق بمئات الأطنان من العوامل والذخائر المفقودة المبلغ عن تدميرها قبل الانضمام والتي ما زال من غير الممكن التحقق منها. وكما ورد في أحدث التقارير، هناك أيضا مسألة أخرى تتعلق بمرفق إنتاج أعلن أنه لم يُستخدم قط، فيما توجد أدلة واضحة على العكس من ذلك.

وقد حققت بعثة تقصي الحقائق وآلية التحقيق المشتركة، منذ إعلان سورية الأولى، في استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية وقدمتا تقارير في مناسبات عديدة. ونسبت الآلية، والآن فريق التحقيق وتحديد الهوية، المسؤولية عن استخدام الأسلحة الكيميائية في بعض الحالات إلى السلطات السورية.

وبالنسبة لأيرلندا، فإن كل هذا يوضح الحاجة التي تزداد إلحاحاً بصورة مطردة إلى حل المسائل المتبقية بصورة كاملة. ونرى أن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية هي وحدها التي تملك الخبرة اللازمة للقيام بذلك. وفي هذا الصدد، فإننا نعلم أننا في أيدٍ أمينة.

وكما أوضح المدير العام آرياس في الشهر الماضي، فإن أفرقة التحقيق التابعة للمنظمة تتكون من خبراء مؤهلين تأهيلاً عالياً في مجالهم يمكنهم أن يقوموا بصورة مستقلة بتقييم وتحليل المعلومات التي جمعوها بشكل مستقل، علاوة على المعلومات التي يتلقونها من مصادر عديدة، بما في ذلك الحكومة السورية. ويتم ذلك لضمان أقوى الأسس لأي استنتاج يتم التوصل إليه.

وفي تموز/يوليه، أوضح المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية الإجراءات التي يتعين على سورية اتخاذها للعودة إلى الامتثال الكامل لاتفاقية الأسلحة الكيميائية. وقد شاركت أيرلندا في تقديم ذلك القرار. ونأسف بشدة لعدم استجابة سورية لهذا الطلب بشكل حقيقي وهادف.

ينعقد مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية في لاهاي في نيسان/أبريل. وسيتعين على الدول الأطراف بعد ذلك أن تقرر مسار العمل اللازم. وستدعم أيرلندا استخدام جميع التدابير المتاحة بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية لضمان امتثال سورية. كما تؤيد أيرلندا بقوة نظام جزاءات الاتحاد الأوروبي المتعلق باستخدام الأسلحة الكيميائية، والذي يتضمن إدراج أسماء في قائمة الجزاءات فيما يتصل باستخدام الأسلحة الكيميائية في سورية.

ولنكن واضحين. لقد أوصلتنا أعمال سورية نفسها إلى هذه النقطة، وتقع على السلطات السورية مسؤولية التصرف فوراً للوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ونعتقد، بصفتنا دولة طرفاً في الاتفاقية، أن سورية ملزمة بأن تقضي على برنامجها للأسلحة الكيميائية بالكامل وأن تتعاون بنشاط وعلانية وبحسن نية مع الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

في الختام، لا يسعني إلا أن أردد المشاعر الصادقة والمخلصة التي أعربت عنها الممثلة السامية، في ختام ملاحظاتها صباح اليوم، بأن نبدأ عام 2021 بنبرة أكثر تفاؤلاً.

المرفق السابع

بيان الممثل الدائم لكينيا لدى الأمم المتحدة، مارتن كيماي

أشكر السيدة إيزومي ناكاميتسو، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، على إحاطتها الشاملة.

وأؤكد دعم كينيا لولاية منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومسؤوليتها عن التنفيذ الكامل لاتفاقية الأسلحة الكيميائية. إننا ندين أي استخدام للأسلحة الكيميائية، لأي غرض وتحت أي ظرف من الظروف.

إن نشر ذلك المبدأ لضمان الأمن العالمي أمر في غاية الأهمية بحيث أن جميع الادعاءات باستخدام الأسلحة الكيميائية تتطلب تحقيقاً شاملاً وشفافاً. وينبغي أن تكون النتائج موضوعية وأن تنظر إليها جميع الأطراف المتزنة باعتبارها موضوعية. وينبغي أن تكون قادرة على الصمود أمام التدقيق الصارم الذي سيكون الأساس لاكتسابها مصداقية واسعة النطاق.

ونحيط علماً بأن الجمهورية العربية السورية تواصل التعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، كما يتضح من تقديم تقريرها الخامس والثمانين إلى المنظمة. وفيما يتعلق بالثغرات وأوجه التضارب والتناقضات التي لم تُحل بعد، ينبغي لسورية أن تواصل العمل مع المنظمة للتوصل إلى حل وكي يتسنى إغلاق التحقيقات.

ومن ويلات الإرهاب إلى تسييس مكافحة الإرهاب من قبل جهات فاعلة متعددة والادعاءات المتعددة باستخدام الأسلحة الكيميائية، فإن سورية هي في آن معا ضحية ورمز لنظام عالمي يتعرض لضغط هائل جراء النزعة الانفرادية وسياسات القوة والحرب التي لا تعرف حدوداً.

وتعتقد كينيا أنه بقدر تصلب مواقف الأطراف الرئيسية في النزاع، لا يزال من الممكن لمجلس الأمن أن يوحد جهوده. إن الأساس الذي يقوم عليه تجديد رغبتنا في التعاون هو أن من مصلحة جميع الأعضاء، الدائمين والمنتخبين، أن يظهروا للعالم أن مجلس الأمن لا يزال قادراً على أداء واجبه في أشد الظروف صعوبة.

وترى كينيا أن اضطلاع المجلس بولايته الأساسية هذه من شأنه أن يؤدي إلى دعمه لإجراء حوار يقوده السوريون ويمسكون بزمامه ويضم جميع الأطراف الفاعلة الملتزمة بالأمن والمعارضة للعنف الإرهابي كوسيلة لتعزيز الأهداف السياسية.

ونحن نقف إلى جانب أبناء الشعب السوري في هذا التطلع إلى حوار شامل للجميع، يركز في المقام الأول على احتياجاتهم وحياتهم وعلى تحقيق السلام لهم في المدى الطويل.

بيان الممثل الدائم للمكسيك لدى الأمم المتحدة، خوان رامون دي لا فوينتي راميريس

[الأصل: بالإسبانية]

نهى تونس على توليها الرئاسة في كانون الثاني/يناير، وأعيد تأكيد دعم وفد بلدي الكامل. إننا ممتنون على عبارات الترحيب الكريمة التي تلقيناها ونعرب عن تقديرنا للسيدة ناكاميتسو، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، على العمل الذي يقوم به مكتبها من أجل موافاة مجلس الأمن بآخر المستجدات. ونحيط علما بالعرض الذي قدمته وبتقرير منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

إن المكسيك تدين بأشد العبارات استخدام أي سلاح من أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك الأسلحة الكيميائية، من قبل أي جهة فاعلة في أي مكان وتحت أي ظرف. فاستخدام هذا النوع من الأسلحة جريمة وانتهاك خطير للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

ولهذا السبب، فإن اتفاقية الأسلحة الكيميائية مثال على النهج الفعال لتعددية الأطراف، وبسبب التزام المكسيك بتعددية الأطراف تحديدا نؤيد عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. والدول الأطراف في الاتفاقية ملزمة بالدفاع عن نزاهتها والمطالبة بالامتثال لها، بما في ذلك قرارات هيئاتها الإدارية.

إن المكسيك تثق ثقة كاملة في الروح المهنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وتتعاون مع المنظمة من خلال مجلسها التنفيذي، عمليا منذ اعتماد الاتفاقية. وفي الواقع، تولت رئاسة المؤتمر الخامس والعشرين للدول الأطراف.

وحل المسائل العالقة بشأن الحوادث في سورية أمر بالغ الأهمية. ولذلك، نرحب بالتقدم الذي أحرز مؤخرا في مجال التعاون بين ذلك البلد ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، الذي يوضح، على الرغم من تواضعه، ثلاث مسائل معلقة في إعلان سورية الأولي. وتأمل المكسيك أن تستمر الجولات بين فريق تقييم الإعلانات التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والسلطات السورية في توضيح التناقضات السائدة في الإعلان الأولي للجمهورية العربية السورية، على النحو المبين في آخر تقرير للمدير العام لتلك المنظمة (انظر S/2020/1300، المرفق).

وينتظر بلدي نتائج التحقيقات التي تجريها آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، بينما يتابع باهتمام أنشطة بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية، فضلا عن أنشطة فريق التحقيق وتحديد الهوية التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، الذي يتناول الحوادث التي تنطوي على مزاعم باستخدام الأسلحة الكيميائية في سورية. وتدعو المكسيك بقوة إلى التعاون الكامل من الحكومة في دمشق والجهات الفاعلة الأخرى حتى تتمكن تلك الهيئات من مواصلة عملها وتقديم تقاريرها إلى مجلس الأمن. ولا نزال نولي نفس القدر من الاهتمام لإجراء التفتيشات التي صدر بها تكليف من الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

ويؤكد بلدي مجددا على أهمية امتثال سورية لجميع أحكام منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والتزاماتها بصفتها دولة طرفا. وتثق المكسيك بأن السلطات السورية ستوضح ما تبقى من حالات تغتفر إلى الدقة في الإعلان الأولي وأنها ستيسر وصول بعثة تقصي الحقائق وفريق التحقيق وتحديد الهوية للقيام

بعملهما بشأن حوادث الاستخدام المزعم للأسلحة الكيميائية حتى يتسنى لهما جمع جميع الأدلة الموضوعية واستكمال عملية دمج التحقيقات ذات الصلة.

وبالمثل، تدعو المكسيك مجلس الأمن إلى مواصلة النظر في المعلومات المتعلقة بهذه المسألة، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بزعم استخدام الجماعات الإرهابية للأسلحة الكيميائية في الأراضي السورية. ونحن بالطبع نشعر بالقلق إزاء التقارير التي تفيد باستخدام الأسلحة الكيميائية والعوامل الكيميائية في أراضي الدول الأطراف في الاتفاقية. ولا يمكن السكوت بتاتا عن استخدام أسلحة الدمار الشامل أو التهديد باستخدامها.

كما تحث المكسيك على ألا تؤدي المسائل المتعلقة بحالة سورية إلى استقطاب المداولات والقرارات في هيئات الأمم المتحدة الأخرى، مثل اللجنة الأولى للجمعية العامة. ويجب أن نوضح تلك المسائل بطريقة محايدة وشفافة وصارمة وقائمة على الأدلة وواقعية وفي الإطار القانوني القائم.

بيان نائب الممثل الدائم للنيجر لدى الأمم المتحدة، نياندو أوغي

[الأصل: بالفرنسية]

أود أن أبدأ بتهنئة تونس على توليها رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وأؤكد لكم، سيدي الرئيس، دعم وفد بلدي الكامل طوال الشهر. وأرحب بزملائنا الجدد في المجلس، وأشكر السيدة إيزومي ناكاميتسو على إحاطتها (المرفق الأول).

ولا يزال النيجر ملتزماً بالتعاون الوثيق مع المجتمع الدولي من أجل الإزالة التامة للأسلحة الكيميائية. ولذلك، فإننا نؤيد عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وندعو الأعضاء إلى التعاون الكامل وبحسن نية مع المنظمة للنهوض بالهدف الأسمى المتمثل في تخلص العالم من الأسلحة الكيميائية ومنع استخدامها. إن استخدام هذه الأسلحة يهدد للسلام والأمن وانتهاك للقانون الدولي في هذا الصدد، سواء في سورية أو في أي مكان آخر من العالم.

وبعد مرور سبع سنوات على اتخاذ المجلس للقرار 2118 (2013) بالإجماع، لا يزال حل مسألة إزالة الترسنة الكيميائية السورية والمسؤولية عن استخدام أطراف النزاع في سورية لتلك الأسلحة بعيد المنال بسبب عدم التعاون بين الأطراف المعنية وتأثير الجهات الخارجية في معالجة المسألة.

وأود أن أؤكد مجدداً على ضرورة أن يظهر مجلس الأمن وحدة حقيقية في الهدف إذا أريد إحراز تقدم في التصدي للأسلحة الكيميائية السورية وإزالتها بفعالية وعلى نحو يمكن التحقق منه. وهذه الوحدة لا غنى عنها لأن مصداقية منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومصداقية مجلس الأمن، بوصفه الجهاز الرئيسي المكلف بالقضاء على التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان، ترتين بكيفية معالجتنا لهذه المسألة.

ونرحب بالحوار الجاري بين أمانة المنظمة والحكومة السورية لإيجاد حلول للمسائل العالقة من أجل تعزيز الإعلان الأولي، وفقاً لاتفاقية الأسلحة الكيميائية، وقرار المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية EC-M-33/DEC.1 المؤرخ 27 أيلول/سبتمبر 2013، والقرار 2118 (2013). وسيسهم ذلك بشكل إيجابي في الجولة المقبلة من المشاورات، ويؤمل أن يؤدي إلى إحراز تقدم كبير بشأن تلك المسألة.

وأخيراً، نحيط علماً برسالة الحكومة السورية التي تزعم أن الجماعات المسلحة قد قامت بإدخال منتجات كيميائية إلى سورية يمكن استخدامها في هجمات مملوكة بالأسلحة الكيميائية، وهو ما لا ينبغي إغفاله. ويدعو وفد بلدي الأمم المتحدة وأمانة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى إيلاء الاهتمام الواجب لتلك الادعاءات.

المرفق العاشر

بيان البعثة الدائمة للنرويج لدى الأمم المتحدة

أولاً، أود أن أنضم إلى زملائي في تقديم التهاني لتونس على برنامج العمل الممتاز الذي عرضته . ونرحب ترحيباً حاراً برئاستكم خلال هذا الشهر، سيدي، ونتطلع إلى العمل معكم لإنجاحها. كما أشكر الأعضاء على ترحيبهم الحار بنا كأعضاء جدد. كما نتقدم بتهانينا إلى زملائنا الأعضاء الجدد.

وفيما يتعلق بالمسألة قيد النظر هذا الصباح، أود أن أشكر الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة ناكاميتسو، على إحاطتها . ومن المناسب أن هذه هي الجلسة الأولى التي نعقدتها بصفتنا أعضاء كاملي العضوية في مجلس الأمن. ولا تزال سورية جزءاً كبيراً وبارزاً جداً من عمل المجلس - ومن المرجح أن نوليها اهتماماً كبيراً.

لقد اتخذ العالم موقفاً موحداً في إدانة الأسلحة الكيميائية منذ فضاءات الحرب العالمية الأولى، بيد أن استخدامها لا يزال مدرجاً على جدول أعمال المجلس اليوم.

وثرنكب حتى الآن هجمات بالأسلحة الكيميائية في سورية دون عقاب. وهذا أمر غير مقبول. وتجرب مساءلة المسؤولين عنها من خلال آليات عدالة جنائية وطنية أو دولية ذات مصداقية.

تدين النرويج بشدة استخدام الأسلحة الكيميائية في جميع الحالات. فهي جريمة بغضه وانتهاك لاتفاقية الأسلحة الكيميائية، وينبغي للمجلس أن يتصدى لها بحزم.

ومنذ اتخاذ القرار 2118 (2013) تم توثيق وتأكيد استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية جيداً من قبل آلية التحقيق المشتركة السابقة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة وفريق التحقيق وتحديد الهوية التابع للأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

وكجزء من البعثة المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، نفذت النرويج، بالاشتراك مع الدانمرك، عملية بحرية لضمان نقل الأسلحة الكيميائية ومكوناتها إلى خارج سورية في عام 2014. وكان ذلك مساهمة في تدمير الأسلحة الكيميائية السورية لمنع وقوع المزيد من الفظائع بين السكان المدنيين.

ونشعر اليوم بعد مرور سبع سنوات تقريباً بقلق عميق إزاء استمرار عدم وفاء الجمهورية العربية السورية بالتزاماتها وفقاً لاتفاقية الأسلحة الكيميائية.

والنرويج على ثقة كاملة في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وأمانتها الفنية. ومن الواضح أن ذلك يشمل الثقة الكاملة في النتائج التي توصل إليها فريق التحقيق وتحديد الهوية فيما يتعلق باستخدام الأسلحة الكيميائية في اللطامنة في سورية في آذار/مارس 2017.

ولم ترد سورية خلال مهلة الـ 90 يوماً على التدابير المطلوبة في قرار المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية الذي أعتد في دورته الرابعة والتسعين في يوليو/تموز 2020. ولذلك تشارك النرويج في تقديم مشروع مقرر لمؤتمر الدول الأطراف بتعليق بعض الحقوق والامتيازات التي تتمتع بها الجمهورية العربية السورية بموجب الاتفاقية.

ونحث الجمهورية العربية السورية على الامتثال الكامل وعلى وجه الاستعجال للقرار 2118 (2013) واتفاقية الأسلحة الكيميائية، التي هي دولة طرف فيها وقرار المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية الصادر في تموز/يوليه 2020 بشأن استخدام الأسلحة الكيميائية في اللطامنة في آذار/مارس 2017.

وأود الآن أن أنتقل إلى آخر تقرير شهري لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية عن التقدم المحرز في إزالة برنامج الأسلحة الكيميائية السوري (S/2020/1300، المرفق).

وإذ نرحب بالتقدم المحرز في ثلاث من المسائل المعلقة من الإعلان الأولي لسورية، من المؤسف أن 19 مسألة لا تزال معلقة. ومن المجالات التي تثير الشعور بالقلق الخاص أن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية قد وجدت أسبابا للتشكيك في إعلان سورية عن أن مرفقا معيناً لم يُستخدم قط لإنتاج الأسلحة الكيميائية. ويشير استعراض جميع المعلومات والمواد الأخرى التي جمعها فريق تقييم الإعلانات منذ عام 2014 إلى أن ذلك المرفق قد شهد إنتاج و/أو استخدام عوامل حرب كيميائية مؤثرة في الأعصاب. ومن أجل إعادة بناء الثقة، يجب على سورية أن تمتثل امتثالا كاملا لطلب منظمة حظر الأسلحة الكيميائية الحصول على معلومات عن أنواع وكميات العوامل الكيميائية المنتجة و/أو التي يتم تسليحها في الموقع.

ويساورنا القلق أيضا من استمرار عجز السلطات السورية عن تقديم معلومات تقنية أو تفسيرات كافية بشأن الجدول B.04.2 من المواد الكيميائية التي تم اكتشافها خلال الجولة الثالثة من عمليات التفتيش في مرافق برزة التابعة للمركز السوري للدراسات والبحوث العلمية.

وترفض النرويج بشدة محاولات تشويه سمعة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وعمل الأمانة الفنية أو الحط من شأنهما. إن هذه المحاولات الرامية إلى تقويض جهود المجتمع الدولي الرامية إلى ضمان المساءلة ومنع استخدام الأسلحة الكيميائية تثير القلق العميق.

والنرويج ملتزمة بدعم منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في جهودها الرامية إلى وضع ترتيبات لتحديد هوية المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية. وسنعمل عن كثب مع جميع أعضاء المجلس لكفالة الاستجابة المناسبة لاستخدام الأسلحة الكيميائية.

المرفق الحادي عشر

بيان النائب الأول للممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، ديميتري بولياسنكي

[الأصل: بالروسية]

يسرني أن أرحب بكم، سيدي، في هذه الجلسة الأولى لمجلس الأمن في هذا العام الجديد. ونهنئ زملاءنا التونسيين على توليهم رئاسة مجلس الأمن. وأود أن أؤكد لكم، سيدي الرئيس، دعمنا الكامل لكم. وأود أيضا أن أرحب ترحيبا خاصا بالأعضاء الخمسة الجدد غير الدائمين في بداية فترة خدمتهم في مجلس الأمن لمدة عامين، وأتمنى لهم مدة عمل ناجحة ومثمرة.

وأشكر السيدة إيزومي ناكاميتسو على تقديمها التقرير الشهري السابع والثمانين للمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية عن تنفيذ القرار 2118 (2013) (S/2020/1300، المرفق).

إن المدير بالملاحظة أن نبدأ عملنا هذا العام بمناقشة مفتوحة لمسألة الأسلحة الكيميائية السورية. وقد ظلت جلسات المجلس بشأن هذا الموضوع مفتوحة بمبادرة منا منذ أيلول/سبتمبر، مما أتاح لجميع المهتمين بهذا الموضوع الحصول على معلومات مباشرة. ومما يبعث على الارتياح عدم اعتراض أي من أعضاء المجلس على ذلك هذه المرة. وهذه إشارة إيجابية بالتأكيد وتدل على إدراك جميع أعضاء المجلس لأهمية إجراء مناقشة شفافة لهذا الموضوع. فالشفافية والنهج القائم على الحقائق ويمنأى عن إصدار الأحكام من المبادئ التي ما برحت روسيا تدعو إليها في المجلس طوال عام 2020 في سياق مسألة الأسلحة الكيميائية السورية.

تحقيقا لتلك الغاية، عقدنا اجتماعا لأعضاء مجلس الأمن في 28 أيلول/سبتمبر بصيغة آريا، بمشاركة الخبراء المستقلين: إيان هندرسون، وثيودور بوسستول، وآرون ماتي. وفي تشرين الأول/أكتوبر، وبناء على مبادرة من روسيا، استمع المجلس إلى تقييمات المدير العام السابق لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، خوسيه بستاني، وهو مهني يتمتع بسمعة لا تشوبها شائبة وصاحب خبرة لسنوات عديدة في قيادة المنظمة. ويقدم بيانه الذي تعين علينا قراءته بسبب موقف الوفود الغربية غير البناء (انظر S/PV.8764) لمحة شاملة وموضوعية عن الحالة الداخلية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية التي تعاني من مشاكل خطيرة فيما يتعلق بسمعتها وفعاليتها.

وما زلنا ننادي منذ عدة أشهر بدعوة المدير العام الحالي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، فرناندو أرياس، إلى مناقشة مجلس الأمن بشأن المسألة الكيميائية السورية، التي تجنّبها لفترة طويلة تحت ذرائع مختلفة. وأخيرا تحدث السيد أرياس أمام المجلس في كانون الأول/ديسمبر (انظر S/2020/1202). وكنا نأمل، بإلحاحنا على دعوته، في أن يوضح المدير العام الموقر لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في نهاية المطاف المسائل المتراكمة ذات الصلة بعمل الأمانة الفنية لتلك المنظمة، بما في ذلك التناقضات والانتهاكات العديدة التي تزداد وضوحا فيما يتعلق بمسألة الأسلحة الكيميائية السورية. وللأسف، لم يحدث ذلك. واقتصر المدير العام على إعادة تأكيد رسمي لمواقف عامة معروفة سلفا. ولم نسمع منه أي جديد في الأجزاء المفتوحة أو المغلقة من حدث كانون الأول/ديسمبر.

وإلى جانب ذلك، لم يتمكن السيد أرياس من تقديم إحاطة كاملة نظرا للانقطاع المفاجئ للتداول المفتوح عن طريق الفيديو وانتقاله إلى شكل مغلق. ولم يستطع أحد أن يشرح سبب حدوث ذلك. ونتيجة

لذلك، تجنب المدير العام الإجابة على أسئلة الحضور أثناء الجزء المفتوح من الجلسة على الرغم من أن هذا النهج يتعارض مع الممارسة المعتادة في المداخلات الموجزة في مجلس الأمن. ونأمل ألا يتكرر ذلك الحدث غير السار في المجلس مرة أخرى.

ونأمل أن يتحلى السيد أرياس في المستقبل القريب بالشجاعة ليحضر مرة أخرى أمام المجلس ويحجب عن أسئلتنا علنا. وإن لدى أعضاء المجلس الحاضرين في المناقشة المعقودة في 11 كانون الأول/ديسمبر قائمة بالمسائل التي نعترم إعادة تعميمها على الأعضاء الجدد.

وأود أن أطلع أعضاء المجلس الجدد بإيجاز وأن أشرح لماذا تنشأ عن المناقشة بشأن الملف الكيميائي السوري الكثير من المشاعر والآراء الخلافية في المجلس. ولنتطلع إلى الحقائق إذن.

انضمت سورية طوعاً إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وامتثلت للإعلان الأصلي بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وتخلصت من جميع مخزونات الأسلحة الكيميائية، بحض من روسيا. وفي عام 2014، تم إغلاق برنامج الأسلحة الكيميائية في سورية تماما والتخلص من مخزونات الأسلحة الكيميائية وتدمير مرافق الإنتاج الخاصة بها. وقد أكدت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ذلك مرارا. ومنذ ذلك الحين، تعاونت سورية تعاوناً كاملاً مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وأمانتها الفنية، بما في ذلك فريق تقييم الإعلانات، وجميع بعثات التحقيق في الميدان. وللأسف، لم تتحقق الآمال في أن يساعد كل ذلك على تبديد الاتهامات الموجهة إلى القيادة السورية فيما يتعلق باستخدام الأسلحة الكيميائية ضد سكانها.

وخلال كل تلك السنوات، واصل عدد من الدول استخدام ورقة الأسلحة الكيميائية لزيادة الضغط على حكومة الجمهورية العربية السورية، التي حاولت الإطاحة بها دون جدوى، حيث اعتلت موجة ما يسمى بالربيع العربي. ولن أخوض في التفاصيل، ولكن الحقيقة هي أن الدول الغربية تواصل توجيه اتهامات خطيرة للغاية ضد دمشق، مستشهدة بأدلة غير مقنعة، وهذا أقل ما يمكن أن يقال، مثل أشرطة الفيديو من شبكات التواصل الاجتماعي أو "شهادات" شهود معلوم تحيزهم من المعارضة المناهضة للحكومة أو الخوذ البيضاء سيئة السمعة. ومع ذلك، يتم باستمرار تجاهل الأدلة التي تقيد بالعكس، والتي لم تقدمها سورية وروسيا فحسب، بل وقدمها عدد من الخبراء المستقلين والمنظمات.

وللأسف، تضطلع الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بدور سلبي متزايد في تلك العملية. في البداية، كانت لدينا آمال في أن تتمكن من الالتزام بشفافية بولايتهما التقنية والتحقق بطريقة محايدة في الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية في سورية. غير أن هذه الآمال سرعان ما تبددت. وتعود التناقضات في تقارير الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى التقارير الأولى التي قدمتها بعثة تقصي الحقائق، حيث تبين أن القذائف أصابت مهاوي التهوية من ذات القطر، والقنابل غير الموجهة أصابت في ظروف غامضة الأهداف من مسافة خمس كيلومترات، بدلا من ضربها في سقوط حر، وأن نشطاء الخوذ البيضاء جمعوا عينات من غاز السارين بأيديهم العارية.

وزاد الأمر سوءاً. وتخلت الأمانة التقنية حتى عن مظهر احترام الممارسات والإجراءات العادية لجمع الأدلة، بما في ذلك ما يسمى بمبدأ حفظ الأدلة المادية. وعندما دق بعض موظفيها الأكثر مسؤولية، الذين لم يكونوا على استعداد لنقض ضماناتهم، ناقوس الخطر ورفضوا المشاركة في التزوير المباشر، لجأت إدارة الأمانة الفنية إلى القمع والتخويف وتشويه الحقائق وقمع المنشقين بكل الطرق الممكنة.

ومع ذلك، فإن الأدلة على التلقيق المباشر والتلاعب والمخالفات الداخلية داخل الأمانة التقنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية نفسها قد تجاوزت مرحلة حرجة في أوائل عام 2021. سيستغرق الأمر مني ساعات لأسردها جميعاً. وأبرز الأمثلة على ذلك المخالفات الصارخة في التحقيقات في حوادث خان شيخون في نيسان/أبريل 2017 ودوما في نيسان/أبريل 2018. وأحضر كل من يهيمه تكوين رأي موضوعي بشأن هذا الموضوع على دراسة المذكرات التي قدمها خبراء مستقلون في اجتماع صيغة آريا المعقود في 28 أيلول/سبتمبر 2020، الذي أشرت إليه سابقاً. وهي تبين أن استنتاجات الأمانة الفنية بشأن خان شيخون ودوما تنتهك أبسط قوانين الفيزياء. وأود أن أطلب إلى أعضاء المجلس أن يحيطوا علماً بشهادة إيان هندرسون، وهو مفتش سابق في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية شارك مباشرة في التحقيق في حادثة دوما، الذي ذكر أن قيادة الأمانة الفنية، تحت ضغط مباشر من البلدان الغربية، "تلاعبت" باستنتاجاتها بشأن استخدام الجمهورية العربية السورية للأسلحة الكيميائية. ولدى الأعضاء موجز لاجتماع صيغة آريا هذا، وينبغي أن يصدر قريباً، بناء على طلبنا، بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن والجمعية العامة.

ويمثل تقرير فريق التحقيق وتحديد الهوية في حادث اللطامنة في عام 2017 تنويجاً لجميع الجهود عديمة الضمير التي بذلتها الأمانة الفنية. إنه وثيقة منحازة سياسياً وغير موثوقة من الناحية الواقعية وغير حاسمة من الناحية الفنية وشكك الخبراء في مصداقيتها. وقد سبق أن حددنا انتقاداتنا بالتفصيل، وجرى تعميم حججنا في وثيقة لمجلس الأمن في حزيران/يونيه الماضي (S/2020/551). ومع ذلك، لا يحتاج المرء إلى أن يكون خبيراً ليفهم أن الاستخدام الافتراضي للأسلحة الكيميائية من جانب قوات الحكومة السورية لم يكن ضرورياً في ذلك الوقت، لأن الجيش السوري كان في تلك الفترة يتقدم بنجاح واستعاد السيطرة بالفعل على ما يصل إلى 75 في المائة من أراضي البلد.

ومع ذلك، شكّل ذلك التقرير المشكوك فيه إلى حد كبير الأساس لقرار المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ضد سورية، الذي اعتُمد في تموز/يوليه 2020، بتأييد الحد الأدنى من الأصوات المطلوبة. وقد أمر هذا القرار الجمهورية العربية السورية بالامتثال لشروط من الواضح أنها مستحيلة - وهي الإعلان عما تبقى من الأسلحة الكيميائية وما يتصل بها من مرافق يُزعم أنها تمتلكها، ولكن سورية ببساطة لا تمتلكها. وبطبيعة الحال، لم يتمكن البلد من الامتثال لهذا الإنذار. ونتيجة لذلك، يحاول زملاؤنا الغربيون الآن الشروع في عملية تقويض حقوق سورية في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ونأمل أن ترفض أغلبية الوفود في مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية في نيسان/أبريل 2021 المشاركة في ذلك الاستفزاز، وألا يتم تمرير ذلك القرار العقابي في أساسه الذي شرعت فيه مجموعة من البلدان الغربية.

أما فيما يتعلق بتقرير المدير العام عن تنفيذ القرار 2118 (2013)، فإننا نشعر بقلق بالغ لأنه يتضمن أيضاً مقاطع اتهامية بشأن المسائل المعلقة من الإعلان الأصلي. وكما علمنا في اجتماع صيغة آريا من المفتش السابق لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية الذي ذكرته، إيان هندرسون، أصدرت إدارة الأمانة الفنية تعليمات صريحة إلى فريق تقييم الإعلانات بإبقاء التحقيق مفتوحاً. وبتابع هذا النهج، ومهما كان التبرير الذي يقدمه السوريون، لن يسمح للفريق بإغلاق ذلك الجزء من الملف. وأود أيضاً أن أشير إلى تقييم الخبير نفسه الذي مفاده أنه في المرحلة الأولى من الانضمام إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية، واجهت العديد من الدول الموقعة، عند تقديم إعلاناتها، مشاكل مماثلة لتلك التي واجهتها سورية، ولكن جرى التعامل مع هذه المشاكل على أنها عيوب بسيطة لم تمنع الدول الموقعة من تأكيد سلامة إعلاناتها.

ولن أخوض الآن في تفاصيل المسائل المحيطة بالإعلان الأولي في حد ذاته، لأن المناقشة بشأن الموضوع هي من اختصاص لاهاي، حيث تتوفر الخبرة التقنية اللازمة. وهذه الخبرة لا توجد في الأمانة العامة للأمم المتحدة، ولذلك فمن غير المفهوم لنا بشكل مضاعف لماذا تدفع هذا الموضوع بقوة. ومع ذلك، أود، كتعليق عام، أن أشير إلى أن الإعلان الأولي، وفقاً للممارسة المتبعة في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، هو صك دينامي. إن "إعادة الإعلان" عن مخزونات تحدث دوماً، وهي ليست حالة شاذة. يمكن دائماً أن تظهر أسلحة كيميائية قديمة ومتروكة أو عوامل كيميائية تستخدم في مكافحة الشغب. وهناك العديد من الأمثلة على ذلك. إن زميلي ممثل الولايات المتحدة يدرك بالتأكيد حقيقة أن الولايات المتحدة تستكمل بانتظام إعلانها، وهو ما تسبب في نمو مخزوناتها المعلن عنها باطراد، وإن كان نمواً قليلاً. كما أن ألمانيا وبلجيكا وفرنسا وكندا وبلدان أخرى تفعل الشيء نفسه. وقد أعلن زملاؤنا الألمان على وجه الخصوص، المعروف أنهم يواجهون أشد الاعتراضات ضد سورية في مجلس الأمن، في وقت متأخر في عام 2013، عن مرفق تم فيه إنتاج غاز الخردل النتروجيني في عامي 2011 و 2012. والسبب المزعوم لهذا الإغفال هو أن برلين لم تكن على علم بمتطلبات منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وكما يرى أعضاء المجلس، لا أجد بمنأى عن ارتكاب الأخطاء.

أما فيما يتعلق بالمشاكل المتعلقة بالإعلانات الأولية، فيكفي أن أشير إلى أنه تم العثور على نحو 500 قطعة ذخيرة غير معلنة في ليبيا في عام 2012، في حين أن الإعلان الأولي للعراق لم يتم تأكيده على الإطلاق ولم يصدر إلا على أساس وثائق الأمم المتحدة المتاحة. غير أن الأمانة التقنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية تعاضت في تلك الحالات عن الأخطاء في الإعلانات الأولية لتلك البلدان.

وباختصار، هناك كل الأسباب التي تدعو إلى الاعتقاد بأن إعلان سورية الأولي ليس استثناء وأن البلبلية المحيطة به تصطنعها الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والوفود الغربية. ولذلك، فقد طالبنا المدير العام آرياس في كانون الأول/ديسمبر بأن يشرح لماذا تلجأ الأمانة الفنية بشكل صارخ إلى ازدواجية المعايير بغفران العيوب الطفيفة في الإعلانات الأولية لبعض البلدان بينما تحرض على توجيه الاتهامات إلى بلدان أخرى. ولم نتلق أي رد. وبدلاً من ذلك، نرى في التقرير ادعاء آخر بأن سورية لا تتعاون بشكل فعال بما فيه الكفاية مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في حل المسألة.

وبغية تجنب سوء الفهم أود أن أشدد على أن روسيا، شأنها شأن أي دولة عضو أخرى مسؤولة في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، تدين إدانة قاطعة استخدام الأسلحة الكيميائية أياً كان الفاعل وفي أي مكان ولأي غرض كان. ولذلك فمن المهم بالنسبة لنا أن نضمن أن المنظمة قادرة على الاضطلاع بولايتها بالكامل. إن المشكلة عالمية ولا تقتصر على سورية. وقد كان التحقيق الكيميائي السوري اختباراً حاسماً كشف عن جميع المشاكل التي تعقد العمل الحالي للأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. والواقع أن المشكلة أوسع نطاقاً وذات طابع منهجي؛ بل إن أزمة الثقة في ما كانت ذات يوم من المنظمات الدولية الموثوق بها، والتي تتحول للأسف إلى أداة للتلاعب السياسي ومعاقبة من لا يروقون للبعض، باتت في تصاعد.

وهذا اتجاه خطير للغاية، و نتحمل مسؤولية جماعية للتصدي له. إن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية تعاني من مرض التسييس الذي يكاد يؤدي بها، ومن يدعون إلى تجاهل هذا المرض لا يعملون إلا على تفاقمه. وأود أن أسأل زملاءنا المولعين جداً باتهام روسيا بمحاولة تقويض مصداقية منظمة حظر الأسلحة الكيميائية: من يريد حقاً أن يفيد المريض؟ هل هو الطبيب الذي يقدم التشخيصات والعلاجات،

والتي غالباً ما تشمل إجراءات غير سارة للمريض، أم هو الشخص الذي يقنع المريض، على عكس الحقائق الموضوعية، بأنه صحيح تماماً؟ وللأسف، فإن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ليست في صحة جيدة. فلنجد العلاج المناسب معاً.

وفي الختام، أود أن أؤكد لمجلس الأمن أننا نعتزم مواصلة الكفاح من أجل استعادة الثقة في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وتعزيز سلطتها، والدفاع عن أسس نظام عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، وأن نعارض بنشاط المعلومات المضللة والأكاذيب الصارخة. ونعول في كل ذلك على دعم كل زميل من زملائنا في مجلس الأمن.

بيان المنسقة السياسية للبعثة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة، إيزيس غونسالفيس

أود أن أهنئ تونس على توليها رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. كما أشكر الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة إيزومي ناكاميتسو، على إحاطتها.

وبما أن هذه هي أول جلسة لنا في عام 2021، فإننا نرحب بزملائنا من أيرلندا وكينيا والمكسيك والنرويج والهند في المجلس. ونتطلع إلى العمل معهم هذا العام.

وأود أن أبدأ بتكرار موقف سانت فنسنت وجزر غرينادين بأن استخدام الأسلحة الكيميائية في أي مكان ومن جانب أي كان وتحت أي ظرف من الظروف يشكل انتهاكاً للقانون الدولي يستحق الشجب. وينبغي عدم السماح لمرتكبي الفظائع باستخدام الأسلحة الكيميائية بالإفلات من العقاب، ويجب مساءلتهم.

ولا شك في أن تحويل المواد الكيميائية السامة إلى سلاح يشكل أحد التهديدات الكبرى للسلم والأمن الدوليين. ولهذا السبب نواصل تأييد ولاية منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وجهودها المستمرة لضمان تحقيق رؤيتنا الجماعية لعالم خالٍ من الأسلحة الكيميائية. علاوة على ذلك، نؤيد جميع الجهود الرامية إلى تعزيز قدرة المنظمة وضمان أن تتمسك جودة عملها بأعلى المعايير.

إن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، بوصفها الهيئة المنفذة لاتفاقية الأسلحة الكيميائية، يجب أن تتخذ جميع الخطوات اللازمة لضمان أن تكون المنظمة وهيئاتها الفرعية المختلفة فوق الشبهات. ولذلك يجب أن يظل العمل الهام الذي تقوم به المنظمة نزيهاً وشفافاً وينبغي ألا يُسيء أبداً. ويجب أن تكون النتائج التي تتوصل إليها قادرة على الصمود أمام التمحيص الدقيق من أجل تعزيز الثقة وإدامتها بين الدول الأطراف والمنظمة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي متابعة القرارات القائمة على توافق الآراء لمنع المزيد من الاستقطاب والانقسام وتعزيز التعاون الدولي.

وعلى الرغم من أن جائحة فيروس كورونا قد أوجدت العديد من العقبات، فإننا نشيد بمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وبسورية لبقائهما على تواصل نشط ومواصلة العمل بقدر ما يمكن القيام بذلك عن بعد. ولا تزال مسألة الثغرات والتناقضات التي لم تحل في الإعلان الأصلي مفتوحة، ونأمل أن يساعد الحوار المستمر بين الطرفين على زيادة ترسيخ روح التعاون لكفالة إحراز تقدم كبير في ذلك الصدد.

وينبغي لمجلس الأمن ألا يغفل الإخطارات العديدة التي قَدّمها الحكومة السورية إلى مجلس الأمن فيما يتعلق باستعدادات الجماعات المسلحة لاستخدام الأسلحة الكيميائية وتلفيق وقوع هجمات بالأسلحة الكيميائية. ونؤكد من جديد أن مجلس الأمن ملزم بإبلاء هذه المسألة الاهتمام الواجب وإجراء تقييم لصالح حماية المدنيين وضمان التمسك بمبادئ القانون الدولي وتطبيقها باستمرار.

إن هدفنا المتمثل في منع استحداث أو تخزين أو نقل أو استخدام أسلحة كيميائية لحماية مستقبل البشرية على نحو أفضل يتطلب التنفيذ الكامل للقرار 2118 (2013) وشراكة ملتزمة مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ويجب على مجلس الأمن، بل والمجتمع الدولي بأسره، أن يعمل معاً لإيجاد أرضية مشتركة للوفاء بتلك المسؤولية.

المرفق الثالث عشر

بيان الممثلة الدائمة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة، باربرا وودورد

أود أن أهنئ تونس على توليها الرئاسة وأن أرحب، كما فعل الزملاء الآخرون، بالأعضاء الجدد في مجلس الأمن - أيرلندا وكينيا والمكسيك والنرويج والهند.

وأود أن أشكر وكالة الأمين العام إيزومي ناكاميتسو على إحاطتها التي قدمتها اليوم. ونكرر الإعراب عن امتناننا للمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية على حضوره وتقديمه إحاطة لمجلس الأمن في الشهر الماضي (انظر S/2020/1202). إن التنسيق المستمر بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، على نحو ما أقر مجلس الأمن في القرار 2118 (2013) والقرارات اللاحقة، أمر حيوي إذا أردنا أن نحل هذه المسألة بشكل جماعي.

وفي هذه المرحلة، أود أيضاً أن أكرر تأكيد تقننا في المنظمة وأمانتها الفنية. أذكر أن مجلس الأمن اعتمد قبل ما ينوف عن عام واحد بقليل بياناً رئاسياً أعاد فيه بالإجماع تأكيد دعمه القوي لعمل المنظمة (S/PRST/2019/14). وقبل خمسة أسابيع فقط، صوتت الأغلبية الساحقة من الدول الأطراف من جميع المجموعات الإقليمية تأييداً لميزانية منظمة حظر الأسلحة الكيميائية التي شملت تجديد التمويل لفريق التحقيق وتحديد الهوية وغيره من أفرقة الأمانة الفنية العاملة بشأن سورية.

وأشكر المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية على تقريره الشهري السابع والثمانين (S/2020/1300، المرفق). في كانون الأول/ديسمبر 2013، قرر مجلس الأمن بالإجماع في قراره 2118 (2013) أن سورية ينبغي ألا تستخدم أو تستحدث أو تنتج أو تحوز على الأسلحة الكيميائية أو تخزينها أو تحتفظ بها، وأن تمتثل لجميع جوانب قرار المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية المؤرخ 27 أيلول/سبتمبر 2013، الذي يقتضي منها تقديم إعلان بشأن برنامجها للأسلحة الكيميائية في غضون 30 يوماً. ومن المؤسف للغاية أن إعلان الـ 30 يوماً الذي أصدرته سورية لا يمكن اعتباره دقيقاً وكاملاً بعد مرور سبع سنوات.

وكما ناقشنا سابقاً، فإن المسائل التي لم تحل في إعلان سورية بشأن الأسلحة الكيميائية ذات طابع جدي وموضوعي. وهي تشمل آلاف الذخائر ومئات الأطنان من المواد الكيميائية التي لم يُعرف مصيرها. وكما ذكر المدير العام في الشهر الماضي ومرة أخرى هذا الشهر، فإنها تشمل مرفقاً أعلنت سورية سابقاً أنه لم يُستخدم لإنتاج الأسلحة الكيميائية - ولكن أدلة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية التي تم جمعها منذ عام 2014 تشير إلى أنه استُخدم لإنتاج و/أو تسليم العوامل الحربية الكيميائية المؤثرة في الأعصاب.

إن التهديد المستمر للسلم والأمن الدوليين الذي تشكله تلك المسائل التي لم تحل ليس مُفترضاً. فمنذ أن رُغم أن سورية دمرت كل مخزونها من الأسلحة الكيميائية في عام 2014، وجد كل من آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة وفريق التحقيق وتحديد الهوية التابع للمنظمة أن سورية قد استخدمت أسلحة كيميائية في ست مناسبات على الأقل. هذه ليست قضايا مفترضة لآلاف المدنيين السوريين الذين عانوا من الآثار المروعة على الجسم للعوامل المؤثرة على الأعصاب وغاز الكلور. وكما قلنا في الشهر الماضي، فإن إغلاق ثلاث من المسائل التي لم يتم حلها مؤخراً يدل على أنها قابلة

بشكل بارز للحل، خلافاً لما يدعيه البعض من أنها مسائل مصطنعة، إذا اختارت سورية أن تتخربط في العمل بصدق وبصورة بناءة.

هناك قلق دولي متزايد إزاء استمرار عدم امتثال سورية لالتزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وما يترتب على ذلك من تهديد للسلم والأمن الدوليين ونظام عدم انتشار الأسلحة الكيميائية. وانعكس ذلك في القرار الذي اتخذه المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية مؤخراً، الذي حدد موعداً نهائياً آخر للامتثال من جانب سورية، وأوصى بأن يتخذ مؤتمر الدول الأطراف إجراءات إذا لم تمتثل سورية. وبعد عدم احترام ذلك الموعد، سينظر مؤتمر الدول الأطراف في هذا الإجراء خلال الربيع القادم.

وكما قلت من قبل، كان من المسلم به دائماً أن القضاء على برنامج الأسلحة الكيميائية السورية يجب أن يعالج من خلال الجهود المتضافرة التي تبذلها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومجلس الأمن على حد سواء. وإذ ندخل السنة الثامنة من نظرنا في هذه المسألة، ومع انضمام زملاء جدد إلينا في المجلس، فإننا نتطلع إلى تجديد مناقشة جادة وبناءة بشأن الإجراء الذي ينبغي أن يتخذه مجلس الأمن لدعم قراراته والتصدي لهذا التهديد الخطير للسلم والأمن الدوليين.

المرفق الرابع عشر

بيان نائب الممثل الدائم للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، ريتشارد ميلز

اسمحوا لي أن أنضم لكم، سيدي الرئيس، في الترحيب بالأعضاء الخمسة الجدد في المجلس الذين انضموا إلينا هذا الشهر. وبالنيابة عن السفارة كرافت وكل واحد هنا في بعثة الولايات المتحدة، نتطلع إلى العمل معهم عن كثب بشأن هذه المسألة وغيرها. واسمحوا لي أيضا أن أتمنى للجميع عاما جديدا سعيدا.

وأشكر الممثلة السامية ناكاميتسو على إحاطتها. لا أعتقد أن هناك أي خلاف مع كلماتها الختامية التي تفيد بأن الأسلحة الكيميائية غير مقبولة، واستخدامها لا يغتفر ولا يوجد خلاف على همجيتها وعدم مقبوليتها. ولكننا نجد أنفسنا اليوم، في أول اجتماع لنا في عام 2021، كأعضاء في مجلس الأمن، لا نزال نكافح من أجل التمسك بقاعدة عالمية عمرها قرن من الزمان، هي ألا نستخدم هذه الأسلحة مرة أخرى. ويجتمع المجلس كل شهر لبحث سورية على تنفيذ التزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية والقرار 2118 (2013) ومساءلة سورية عندما لا تفعل ذلك.

ونحن جميعا في المجلس نعلم أنه خلال أكثر من سبع سنوات منذ انضمام نظام الأسد إلى الاتفاقية، لم يف بتلك الالتزامات وسعى إلى الاستهزاء بالهيكل القائمة لتحقيق عالم خال من الأسلحة الكيميائية.

ونعتقد أن مجلس الأمن يتحمل مسؤولية عن ضمان أن تترتب عواقب وخيمة على أولئك الذين يستخدمون الأسلحة الكيميائية. ولا يمكننا أن نبقى صامتين أو أن نسمح بجعل الأسلحة الكيميائية واستخدامها طبيعيين أو مقبولين. تدين الولايات المتحدة بأشد العبارات الممكنة استخدام نظام الأسد للأسلحة الكيميائية، غالبا في المناطق الحضرية، حيث يعيش المدنيون ويعملون.

إن استخدام الأسد للأسلحة الكيميائية ليس موضع خلاف. واستخدامه للأسلحة الكيميائية ليس مسألة رأي. بل هو أمر واقع أكدته منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ومن واجب المجلس مساءلة سورية على استخدامها للأسلحة الكيميائية والتزاماتها بموجب القرار 2118 (2013). ونحن نؤيد جميع الجهود الرامية إلى تحقيق المساءلة. وهي ضرورية لتحقيق العدالة التي طال انتظارها لضحايا نظام الأسد، الذين يحتاجون ويستحقون دعم المجتمع الدولي. وعلاوة على ذلك، فإن المساءلة هي أيضا تدبير لبناء الثقة كجزء من العملية السياسية الأوسع نطاقا التي طالبنا بها في القرار 2254 (2015)، والتي ستحقق الاستقرار والسلام في سورية وللشعب السوري.

وتؤيد الولايات المتحدة بقوة العمل المحايد والمستقل الذي تقوم به منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ونظرا لأنني أعلم ما سيقوله زميلي الذي سيتكلم بعدي، أود أن أكون واضحا في أننا نشيد بقيادة المنظمة والأمانة الفنية والطريقة الموضوعية والمهنية والتي تتسم بالمصادقية التي تضطلعان بها بمهمتهما. لقد اضطلع فريق التحقيق وتحديد الهوية التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بجد بالعمل الذي تنص عليه ولايته، ونتطلع إلى تقاريره المقبلة.

ورداً على النتائج السابقة التي توصل إليها فريق التحقيق وتحديد الهوية بشأن استخدام الأسلحة الكيميائية السورية، اتخذ المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية قراراً في شهر تموز/ يوليه 2020 يطلب فيه من سورية اتخاذ تدابير لمعالجة الحالة. وأبلغنا المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة

الكيميائية آرياس في تشرين الأول/أكتوبر 2020 في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، والشهر الماضي فقط في إحاطة قدمها أمام المجلس (S/2020/1202، المرفق الثاني)، أن سورية لم تكمل أي تدبير من التدابير المنصوص عليها في قرار المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية الصادر في تموز/يوليه. وكان ذلك بالطبع غير مفاجئ للأسف، لكن العالم لا يزال ينتظر أن تستكمل سورية تلك التدابير.

ونواصل دعوة مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية إلى اتخاذ الإجراءات المناسبة عندما تتعقد دورته الحالية في ربيع هذا العام، وأن يوجه رسالة قوية إلى نظام الأسد مفادها أنه ستتربت عواقب على استخدامه للأسلحة الكيميائية، في انتهاك مباشر للالتزامات الواردة في اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

وقد قدمت الولايات المتحدة، إلى جانب 45 من مقدمي مشروع القرار من بلدان العالم، مشروع قرار إلى مؤتمر الدول الأطراف في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ردا على انتهاك سورية السافر والمكرر للالتزامات بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية وعدم تنفيذ التدابير التي طلبها المجلس التنفيذي في شهر تموز/يوليه. وعلينا، نحن كأعضاء في المجلس، أن ندعو جميع البلدان إلى دعم ذلك القرار، الذي يهدف إلى تعزيز المساءلة عن أفعال نظام الأسد.

لقد شهدنا على مدى الأشهر القليلة الماضية، تسريع روسيا حملتها العامة لتشويه سمعة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وعملها. ولكن لم يندفع لا المجلس ولا العالم بذلك. يمكن للمرء أن يقول شيئا ما، على ما أعتقد، بصوت عال ومرات متكررة، ولكن هذا لا يجعله صحيحا.

إن ما هو صحيح هو أن نظام الأسد استخدم الأسلحة الكيميائية ضد الشعب السوري. وقد أثبتت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ذلك بمصادقية وموضوعية، مؤكدة النتائج التي توصل إليها عدد لا يحصى من جماعات حقوق الإنسان السورية والدولية وغيرها من المنظمات الموثقة. ونحث روسيا والمدافعين الآخرين عن نظام الأسد على تشجيع سورية على الاعتراف بشأن استخدامها للأسلحة الكيميائية ومخزوناتهما الحالية من الأسلحة الكيميائية.

وتواصل الولايات المتحدة دعمها لعمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لتخليص العالم من خطر الأسلحة الكيميائية وويلاتها. لقد حان الوقت لكي يتقيد نظام الأسد بالتزاماته بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وحان الوقت للمساءلة عن جرائم نظام الأسد السابقة. وقد حان الوقت للسماح للشعب السوري - بل وجميع شعوب العالم - بالعيش في عالم خال من تهديد الأسلحة الكيميائية.

المرفق الخامس عشر

بيان القائم بالأعمال بالنيابة لفيفيت نام لدى الأمم المتحدة، فام هاي أنه

في البداية، أود أن أهنئ تونس على توليها الرئاسة هذا الشهر.

ويسعدنا أن نرحب ترحيباً حاراً بالأعضاء الجدد في مجلس الأمن - أيرلندا، وكينيا، والمكسيك، والنرويج والهند - ونتطلع إلى العمل معهم جميعاً عن كثب خلال هذا العام.

ونود أيضاً أن نشيد بالأعضاء السابقين، ألمانيا، وإندونيسيا، وبلجيكا، والجمهورية الدومينيكية، وجنوب أفريقيا، على إسهاماتهم في أعمال المجلس خلال عام صعب للغاية.

وأود أن أشكر وكالة الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، إيزومي ناكاميتسو، على إحاطتها الشهرية عن تنفيذ القرار 2118 (2013).

وأرحب بمشاركة الممثلين الدائمين لسورية وتركيا في هذه الجلسة.

لقد مر عام وعُقدت 12 جلسة بشأن هذا الموضوع منذ انضمام فيفيت نام إلى المجلس. ويود وفد بلدي أن يشدد على النقاط التالية.

أولاً وقبل كل شيء، إن سياسة فيفيت نام الثابتة هي الإدانة القاطعة لأي استخدام للأسلحة الكيميائية بأي شكل من الأشكال من قبل أي شخص وفي أي مكان وتحت أي ظرف من الظروف ولأي سبب كان. فهو عمل غير إنساني وانتهاك صارخ للقانون الدولي. وينبغي إجراء تحقيق في أي استخدام مزعوم للأسلحة الكيميائية لكفالة تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية وردع الانتهاكات المحتملة. ومن المهم، عند القيام بذلك، الحصول على أدلة دامغة وتحديد الحقائق من خلال عملية تحقيق شاملة وشفافة ونزيهة، في امتثال تام للاتفاقية وبطريقة غير مسبقة.

ثانياً، إن الحل الأكثر قابلية للتطبيق لمسألة الأسلحة الكيميائية في سورية التي طال أمدها هو التعاون المستمر بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والجمهورية العربية السورية. وعلى الرغم من أنه كان لجائحة فيروس كورونا العالمية بعض الآثار على ذلك التعاون، فإننا نحيط علماً بالجهود التي بذلتها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وسورية في الأشهر القليلة الماضية، ولا سيما فيما يتعلق بتوضيح المسائل المتعلقة المتصلة بالإعلان الأولي. ونلاحظ أن العملية تجري الآن، وفقاً للتقرير الشهري السابع والثمانين للمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وكذلك نتطلع إلى الاستئناف الكامل لأنشطة المنظمة من أجل تعزيز تعاونها مع سورية وتسوية جميع المسائل المتبقية.

ونشجع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وسورية على الاستفادة من الإنجازات الأخيرة وتكثيف جهودهما. فتعزيز التعاون التقني والمشاورات التقنية بطريقة بناءة هو أكثر الطرق عملية للمساعدة على حل ما تبقى من ثغرات وتناقضات وأوجه تضارب، على النحو المذكور في تقارير منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وستواصل فيفيت نام دعمها للمنظمة في تنفيذ الولايات التي أوكلت إليها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية. فمن الأهمية بمكان تعزيز التعاون والتنسيق بغية تنفيذ الاتفاقية تنفيذاً كاملاً والعمل على تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في عالم خال من الأسلحة الكيميائية.

ثالثاً، نعتقد أن الوحدة والتعاون في المجلس ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية أساسيان لتحقيق ذلك. وندعو جميع الأطراف إلى الانخراط بطريقة بناءة وغير مسيئة، مع التركيز على الهدف المشترك المتمثل في التنفيذ الكامل لاتفاقية الأسلحة الكيميائية. وستواصل فيببت نام المشاركة بنشاط في أعمال مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وستتابع عن كثب أعمال المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بشأن هذه المسألة.

المرفق السادس عشر

بيان نائب وزير الخارجية والمغتربين والممثل الدائم للجمهورية العربية السورية، بشار الجعفري

يسعدني، السيد الرئيس، أن أرى تونس الشقيقة تتأسس مجلس الأمن، وأتوجه لكم بالتهنئة على ذلك، مؤكداً تقننا بإدارتكم الناجحة لأعمال هذا المجلس للشهر الجاري.

تجمع سورية وتونس قواسم مشتركة كثيرة، فنحن وإياكم ننتمي إلى منطقة اشتهرت بإرثها الثقافي والأدبي الذي صدرته للحضارة العالمية جمعاء، ومن هذا الإرث التاريخي روايات ألف ليلة وليلة وشخصياتها وأساطيرها، لاسيما قصة "علي بابا والأربعين حرامي" التي سحرت الأجيال بجماليتها ورمزيتها، بانتصار خير علي بابا على شر الأربعين حراميا. وما نحن اليوم في معترك العلاقات الدولية وتشعباتها، وبعد مئة عام على إنشاء أول منظمة دولية متعددة الأطراف، هي عصبة الأمم، نجد أن "الأربعين حرامي" لا يزالون يسرحون ويمرحون في بعض العواصم الغربية، لا بل إنهم طوروا إمكاناتهم وعززوا قدراتهم ووسعوا من نطاق جرائمهم ونهبهم لتشمل زعزعة أمن واستقرار العشرات من الدول الأعضاء في هذه المنظمة واحتلال أراضيها ونهب ثرواتها وأثارها ونفطها وغازها ومصادر رزق شعوبها.

ولم يكتفوا بذلك، وإنما حاولوا تشويه تراثنا العالمي وإعادة صياغته واستبدال حكايات "ألف ليلة وليلة" الممتعة بحكايات أخرى هي حكايات "ألف كذبة وكذبة" تروج للعدوان والتدمير والخراب، وسخرُوا وسائل إعلامهم والمحافل الدولية - بما فيها، للأسف، مجلسنا هذا - للترويج لتلك "الأكاذيب بلا حدود" - على غرار "أطباء بلا حدود" و "مهرجين بلا حدود" و "إرهابيين بلا حدود"، فكل شيء يجب أن يكون بلا حدود في هذه الأيام - والبناء عليها لتدمير دولنا والإضرار بشعبنا كما فعلوا سابقا في العراق وليبيا وغيرها.

أجدد التهنية لزملائي الممثلين الدائمين لكل من الهند والنرويج وإيرلندا وكينيا والمكسيك بانتخاب بلدانهم لشغل مقاعد غير دائمة في مجلس الأمن وأتمنى لهم التوفيق في النهوض بمسؤولياتهم وإعلاء مبادئ القانون الدولي وأحكام ميثاق الأمم المتحدة الذي يمثل القاسم المشترك الذي يجمعنا والمرجع التي نستند إليها في عملنا.

وفي ضوء انضمام الوفود الجديدة للمجلس، أغتم هذه الفرصة للتذكير ببعض النقاط المفصلية في ما يسمى بـ "الملف الكيميائي" الذي تعمل بعض الحكومات الغربية جاهدة منذ سنوات للإبقاء عليه ومواصلة استخدامه لابتزاز بلدي واستهدافه دولة وشعبا وموقفا.

قالت السيدة ناكاميتسو أن القرار 2118 (2013) ينص على إزالة الأسلحة الكيميائية في سورية. والسيدة سيغريد كاغ، رئيسة اللجنة المشتركة المعنية بسورية، قالت لمجلسكم هذا قبل سبع سنوات أن سورية نفذت هذا القرار، وقد تم تنفيذه على متن السفينة الأمريكية "MV Ray" ومعها سفينتان أخريان تنتميان لدول أعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي. إذن، كيف يمكن - بعد سبع سنوات من تنفيذ الحكومة السورية للقرار 2118 (2013) وانضمامها إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية - أن نقول فجأة أنه تم إحراز بعض التقدم بإغلاق ثلاث مسائل وأنه بقيت 19 مسألة معلقة وأن الإعلان السوري، بالتالي،

لم يكتمل؟! فجأة، بعد سبع سنوات من تعاون الحكومة السورية مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وبعثة تقصي الحقائق وفريق تقييم الإعلان الأولي، يتم إغلاق ثلاث حالات وتعتبر ناكاميتسو أن هذا بمثابة تقدم! لكن يتم فتح /19/ حالة أخرى يطلق عليها مصطلح "مسائل معلقة"! وهذا يعني أنه عندما ستقوم الحكومة السورية افتراضياً طبعاً بإغلاق /18/ حالة من هذه الحالات الـ/19/ - وهذا الكلام يمكن أن يكون بعد خمس أو سبع أو عشر سنوات لأن الملف سيبقى مفتوحاً - سيتم فتح /45/ حالة أخرى جديدة لأن المهم هو عدم إغلاق الملف وإبقاؤه مفتوحاً بقصد الابتزاز السياسي. هذا الكلام مبني على خبرة وتجربة. دعونا نتذكر أن "الملائكة" الذين أنشأوا اللجنة الخاصة للأمم المتحدة ولجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش في بداية تسعينيات القرن الماضي للبحث عن أسلحة دمار شامل مزعومة في العراق أبقوا ملف البحث عن "غودو" هذا - والذي نعني به السلاح النووي العراقي المزعوم - مفتوحاً في مجلسكم هذا حتى العام 2008 كما تعرفون.

وعلى مدى 17 عاماً بقيت اللجنتان تعملان وتبحثان عن غودو في العراق إلى أن حدث الغزو والاحتلال والتدمير وسرقة ونهب ثروات العراق. في العام 2008 كما تعرفون - ويمكنكم البحث في أرشيف المجلس - قالت اللجنتان في تقريرهما الأخير أنهما لم تعثرا على أي أسلحة دمار شامل في العراق، فتم دفن أرشيف اللجنة الخاصة للأمم المتحدة ولجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش كما تعرفون في صناديق سرية بشرط ألا يتم فتحها إلا بعد انقضاء ستين عاماً، لماذا؟ لأن هناك فضائح ستدمر مصداقية الدول التي غزت العراق. فأين هي الشفافية والمحاسبة وعدم الإفلات من العقاب عبر مساءلة من غزا العراق واتهم العراق زوراً وبهتاناً وكذب على مجلس الأمن وعلى ما يسمى بالمجتمع الدولي؟

إن التزام بلادي إزاء قضايا عدم الانتشار ونزع أسلحة الدمار الشامل هو التزام راسخ، فسورية كانت قد انضمت في عام 1968 إلى بروتوكول حظر الاستعمال الحربي للغازات الخائفة أو السامة أو ما شابهها ولوسائل الحرب البكتريولوجية لعام 1925 كما انضمت في عام 1969 إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ووقعت في عام 1972 على اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، وانضمت في العام 2013 إلى اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة.

أي أننا طرف في كل اتفاقيات منع انتشار أسلحة الدمار الشامل. وقرنت بلادي القول بالفعل، فلو عدتم إلى أرشيف مجلس الأمن، وهو في متناولكم جميعاً، لو جدتم أن بلادي، سورية، كانت قد تقدمت خلال عضويتها في مجلس الأمن، وبالتحديد بتاريخ 27 كانون الأول/ديسمبر 2003، بمشروع قرار يهدف لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من كافة أسلحة الدمار الشامل، إلا أن وفد الولايات المتحدة هدد آنذاك باستخدام حق النقض في حال طرحنا مشروع القرار على التصويت، وذلك سعياً من الإدارة الأمريكية آنذاك، بشكل تمييزي، لحماية ترسانات إسرائيل من الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية كما تفعل اليوم، فبقي مشروع قرارنا محفوظاً باللون الأزرق في أدراج هذا المجلس كشاهد على التزام سورية بنزع أسلحة الدمار الشامل وتجنب البشرية مخاطرها.

في ضوء ما سبق، يصبح من نافلة القول تجديد التأكيد على أن سورية تدين استخدام الأسلحة الكيميائية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في أي زمان ومكان، ومن قبل أي طرف كان. وللأسف فقد وقعت بلادي ضحية لهذه الأسلحة تارة باستخدامها المتكرر من قبل التنظيمات الإرهابية

ورعاتها والمستثمرين فيها، وطوراً من خلال الحملات المسعورة الساعية لاتهام الحكومة السورية باستخدام الأسلحة الكيميائية وشيطنتها وتآليب الدول الأعضاء ضدها.

بدأ مجلس الأمن بالنظر لأول مرة بما يسمى بـ "الملف الكيميائي" برسالة رسمية وجهتها، بالنيابة عن حكومة بلادي، إلى كل من معالي الأمين العام ورئيس مجلس الأمن، مؤرخة 8 كانون الأول/ديسمبر 2012 (S/2012/917) أي قبل ثمانين عاماً أعلنتها فيها بأن عناصر من تنظيم القاعدة يقومون بتصنيع أسلحة كيميائية في مخبر يقع قرب مدينة غازي عنتاب التركية ويهددون باستخدامها ضد المدنيين السوريين. وأشرنا في رسالتنا إلى تناقل وسائل إعلام تركية لمقاطع فيديو تم نشرها على مواقع الإنترنت تظهر طريقة تصنيع الغاز السام من خلال مواد كيميائية حصل عليها تنظيم القاعدة من شركة تركية وجرى اختبارها على أرناب وكائنات حية أخرى. أرسلنا كل هذه المعلومات في حينه أيضاً للجان مجلس الأمن الفرعية المعنية بمكافحة الإرهاب.

وأوضحنا في الرسالة ذاتها أن الحكومة السورية طلبت من بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في الجمهورية العربية السورية والتي كان يترأسها الجنرال روبرت مود، القيام بزيارة لمعمل تابع للقطاع الخاص شرقي مدينة حلب يقوم بتصنيع مادة الكلور لاستخدامها في مجالات التعقيم والتطهير، وذلك لتفقد المعمل وحصر موجوداته لأن المجموعات الإرهابية كانت تخطط آنذاك للسيطرة عليه ونهب محتوياته. إلا أن بعثة المراقبين الأمميين لم تتمكن من القيام بتلك الزيارة بعد أن أطلق الإرهابيون النار على عناصرها، وسيطروا لاحقاً على ذلك المعمل الذي يحتوي على أطنان من مادة الكلور السامة التي تم استخدامها وغيرها لاحقاً من قبل التنظيمات الإرهابية ضد المدنيين والعسكريين في بلادي. أيضاً هذه المعلومات نقلناها للجان مجلس الأمن المعنية بمكافحة الإرهاب.

ووقع الاستخدام الأول للأسلحة الكيميائية في بلادي في 19 آذار/مارس 2013 حيث قامت مجموعة إرهابية بإطلاق قذيفة تحمل غازات كيميائية على منطقة خان العسل في محافظة حلب مما أدى إلى استشهاد 25/ شخصاً من بينهم 16/ عسكرياً سورياً وإصابة عشرات غيرهم جزاء استشاقهم لتلك الغازات السامة. فقامت حكومة بلادي بتوجيه رسالة رسمية عاجلة إلى الأمين العام، بان كي-مون، في نفس اليوم لمطالبته بإيفاد بعثة متخصصة ومحايدة ومستقلة للتحقيق في هذه الحادثة وتحديد هوية منفذها. وقد تواصلتُ بنفسني مع الأمين العام بهذا الخصوص، فطلب إليّ إمهاله بعض الوقت للتشاور.

وبطبيعة الحال، لم يرق هذا التحرك السوري لحكومات الدول الراعية للتنظيمات الإرهابية فعمدت كل من فرنسا وبريطانيا إلى محاولة التشويش على الرسالة السورية والتغطية على استخدام التنظيمات الإرهابية للأسلحة الكيميائية في بلدة خان العسل، فوجتها بعد يوم واحد من الرسالة السورية أي بتاريخ 21 آذار/مارس 2013 رسالةً مشتركة لبان كي - مون زعمتا فيها وجود حالات أخرى لاستخدام أسلحة كيميائية في سورية في محافظتي ريف دمشق وحمص وطالبتا الأمين العام بالتحقيق في هذه الحالات المزعومة. ومن ثم وجهت حكومات بعض الدول الأخرى المعادية لبلادي والراعية للإرهاب كقطر والسعودية وتركيا ودول أخرى عشرات الرسائل المماثلة لمنع بعثة التحقيق التي طلبتها بلادي من تأكيد استخدام التنظيمات الإرهابية للأسلحة المحظورة وحرقتها عن الهدف المرجو منها. /44/ رسالة وردت للأمين العام من العديد من الدول المعادية لبلادي تدعي حدوث استخدام السلاح الكيميائي في سورية. حدث هذا الأمر مباشرة بعد أن قدمنا نحن الشكوى ضد استخدام السلاح الكيميائي في بلدة خان العسل.

لاحقاً، اتصل بي السيد بان كي مون ليقول لي بأنه يريد التحقيق في جميع الادعاءات التي وردته، أي الشكوى السورية و 44 شكوى أخرى، وسيطلب الاستعانة بالمعلومات المتوفرة لدى الدول الأخرى حول كافة الحوادث المزعومة، وسيشكل بعثة تحقيق تقتصر ولايتها على تحديد استخدام الأسلحة الكيميائية دون تحديد هوية مرتكبي هذه الجريمة النكراء، وهو ما ورد لاحقاً في رسالته المؤرخة 22 آذار/مارس 2013 (S/2013/814). وبالتالي وبدلاً من مساعدة الحكومة السورية والاستجابة لمبادراتها الرامية للحيلولة دون حيازة واستخدام التنظيمات الإرهابية للأسلحة المحظورة، بدأ تسييس هذا الملف واستخدامه للإساءة للحكومة السورية وللغطية على جرائم التنظيمات الإرهابية ورعاعها، وهو أمر لا يزال مستمراً منذ سبع سنوات وحتى الآن.

تجسدت الفضيحة الأولى في ملف الأسلحة الكيميائية بتوجه فريق التحقيق الذي عينه الأمين العام السابق بان كي مون برئاسة الخبير السويدي الدكتور سيلستروم إلى دمشق بعد 5 أشهر على حادثة خان العسل. تخيلوا أن الأمر استغرق خمسة أشهر لتلبية طلبنا بإيفاد بعثة للتحقيق وجميعنا يعلم أن الغازات الكيميائية والأدلة على استخدامها تتأثر بانقضاء هذه الفترة الطويلة! وتخيلوا أنه في صباح يوم 21 آب/أغسطس 2013 وبالتزامن مع تواجد الدكتور سيلستروم وفريقه في دمشق وعزمه على التوجه إلى منطقة خان العسل للشروع في التحقيقات، حصلت حادثة استخدام الأسلحة الكيميائية المزعومة في الغوطة بريف دمشق فتم بقدرة قادر - سبحان الله - تحويل وجهة البعثة من خان العسل إلى تلك المنطقة. وحتى اليوم، وبعد مرور 8 سنوات، لم يتم التحقيق في حادثة خان العسل، ولم يذهب د. سيلستروم إلى خان العسل. ولا يخفى عليكم حكماً هوية المستفيد من ذلك.

وتتالت أكاذيب حكايا "الألف كذبة وكذبة" والمعجزات والفضائح المرتبطة بهذا الملف في العديد من الحوادث التي لا يتسع المجال للخوض فيها ومنها حادثتا خان شيخون في 4 نيسان/أبريل 2017 ودوما في 7 نيسان/أبريل 2018، وذلك على الرغم من انضمام سورية لاتفاقية نزع الأسلحة الكيميائية وتخلصها من مخزوناتا من هذه الأسلحة ومواد ومرافق إنتاجها كما أوضحت قبل قليل، وتدمير تلك المخزونات على متن السفينة الأمريكية MV Ray وسفن أوروبية أخرى، وتأكيد ذلك من قبل رئيسة البعثة المشتركة لمساعدة سورية في إزالة أسلحتها الكيميائية السيدة سيغريد كاغ، وزيرة التجارة الخارجية في الحكومة الهولندية حالياً، خلال إحاطتها لمجلس الأمن في شهر حزيران/يونيه 2014.

للأسف، تم استخدام منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في الحرب على بلادي، وتحويلها وفرقتها إلى أداة بيد بعض حكومات الدول المعادية لسورية. وكانت النتيجة أن أصدرت تلك المنظمة تقارير تم إعدادها عن بعد ودون زيارة مواقع الحوادث، وتفتقد لأدنى معايير المصداقية والمهنية والموضوعية، وبنيت خلاصات عملها على تخمينات وترجيحات وافتراسات غير يقينية استندت لما أسمته بالمصادر المفتوحة ولما قدمته لها المجموعات الإرهابية وذراعها الإعلامي المسمّى بـ "تنظيم الخوذ البيضاء" الإرهابي ورعاعهم من ادعاءات وأدلة مفبركة وشهود زور.

وتعاملت المنظمة مع الحالات قيد التحقيق بانتقائية بالغة؛ فسعت لإنكار ما قدمته لها الحكومتان السورية والروسية فيما يتعلق بحادثة حلب الموثقة والتي وقعت بتاريخ 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2018، وتبنيت ادعاءات التنظيمات الإرهابية حول حادثة لم تقع وزعم حدوثها في سراقب بتاريخ الأول من آب/أغسطس 2016. ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل إن بعثة تقصي الحقائق التي تحقق في حادثة اليرموك التي وقعت في 22 تشرين الأول/أكتوبر 2017، وفي حادثتي خربة المصاصنة اللتين وقعتا في 7 تموز/يوليه 2017، و 4 آب/أغسطس 2017، وفي حادثة قليب الثور في السلمية في 9 آب/أغسطس

2017، وفي حادثة بلبيل في صوران في 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2017، لم تصدر أي تقارير أو نتائج لتحقيقاتها في هذه الحوادث رغم أن هذه الحوادث الخمس جميعها وقعت قبل الحادثة المزعومة في دوما عام 2018 والتي صدر بشأنها تقرير تشوبه عيوب جسيمة قبل أشهر طويلة.

لقد أثبتنا والأصدقاء الروس على مدى السنوات الماضية بالحجة والبرهان العلميين زيف تلك الادعاءات والأكاذيب، وقدمنا معلومات موثقة في أكثر من 215 رسالة رسمية، وعرضنا مراراً شهادات لأكاديميين وخبراء عسكريين ومختصين من منظمة حظر الأسلحة الكيميائية كالسيد خوسيه بستاني، المدير العام الأول لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية الذي عرقلت وفود الدول الغربية مشاركته في جلسة مجلس الأمن بتاريخ 5 تشرين الأول/أكتوبر 2020، والمفتش إيان هندرسون، أحد أكثر مفتشي منظمة حظر الأسلحة الكيميائية خبرة حيث عمل في تلك المنظمة لأكثر من 12 عاماً، وكان قائد الفريق الذي شارك في التحقيق في حادثة دوما وزار سورية ضمن بعثات منظمة حظر مراراً كثيرة، والبروفيسور ثيودور بوستول، أستاذ العلوم والتكنولوجيا والأمن الدولي في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، والسيد آرون ماته، الصحفي المستقل والمساهم في موقع The Grayzone وصحيفة The Nation. وقد أثبتت الإحاطات والمعلومات العلمية الموثقة وبالبالغة الأهمية التي أدلى بها هؤلاء الخبراء مدى التسييس البالغ الذي فرضته بعض حكومات الدول الغربية على عمل منظمة حظر استخدامها كمنصة لفبركة الاتهامات ومن ثم لتبرير العدوان على سورية بشكل منفرد تارةً أو ثلاثي تارةً أخرى، واستكمال ما عجزوا عن تحقيقه من خلال استثمارهم في الإرهاب ودعمهم اللامحدود له، ومحاولة خنق الشعب السوري بالتدابير القسرية الانفرادية.

قدمت سورية، بتاريخ 16 كانون الأول/ديسمبر 2020، تقريرها الشهري الـ 85 إلى الأمانة الفنية للمنظمة حول النشاطات المتصلة بتدمير الأسلحة الكيميائية ومنشآت إنتاجها، وتؤكد الحكومة السورية استعدادها لمتابعة المشاورات والاجتماعات التقنية مع الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، بحسب ما تم الاتفاق عليه سابقاً، ومواصلة الحوار المنظم لحل جميع المسائل المتعلقة وإغلاقها بشكل نهائي.

وتدين سورية المساعي والضغط الغربية الرامية لإرغام منظمة حظر ودول أعضاء فيها على اعتماد مشروع قرار فرنسي - عربي يزعم زوراً وبهتاناً ما أسموه بـ "عدم امتثال" سورية لالتزاماتها بموجب اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية. وتؤكد بلادي أن أي قرار سبيني على قرار الدورة الـ 94 للمجلس التنفيذي المستند لفبركة ما يسمى "فريق التحقيق وتحديد الهوية" اللاشعري بخصوص حوادث الطامنة، هو قرار ميسس بامتياز يهدف لإصاق تهمة استخدام الأسلحة الكيميائية بالحكومة السورية وتبرئة الإرهابيين ورعائهم والتغطية على جرائمهم ومنحهم سمات دخول للهروب عبر منطقة الجولان السوري المحتل وبمساعدة إسرائيل إلى عواصم دول غربية كي يقيموا فيها. بارك الله لكم بهم في عواصمكم.

وتُجدد حكومة بلادي مطالبها الدول الأعضاء في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية كافة برفض تسييس الطابع الفني للمنظمة ومعالجة ما شاب عملها من تسييس وعيوب جسيمة من شأنها تقويض مكانتها ومصداقيتها.

ختاماً السيد الرئيس، يقول الممثل الإنكليزي:

أي أنك عندما تستجدي أمطار السماء، فإن سيول الأرض ستستجيب لدعائك أيضاً. وهو مثلٌ ينبغي على حكومات الدول الغربية التنبه له لأن عواقب أفعالها ودعمها للإرهاب وتجنيداً للمقاتلين الإرهابيين الأجانب وتيسير سفرهم ومنع استعادتهم ومساءلتهم والتغطية على استخدام التنظيمات الإرهابية للأسلحة الكيميائية المحظورة سيرتد عليها، وهو ما يستلزم مراجعة تلك الدول لسياساتها الخاطئة والعدول عنها.

بيان الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة، فريدون هادي سينيرلي أوغلو

أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على تولي تونس رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وأود أيضاً أن أشكر الممثلة السامية ناكاميتسو على إحاطتها (المرفق الأول). وأود أن أرحب بالأعضاء الجدد في مجلس الأمن - أيرلندا وكينيا والمكسيك والنرويج والهند - وأتمنى لهم كل النجاح.

لقد حللنا التقرير الشهري السابع والثمانين (انظر S/2020/1300، المرفق) للمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بشأن برنامج النظام السوري للأسلحة الكيميائية. إن النتائج الواردة في التقرير تعمق شواغلنا بشأن المسائل العالقة فيما يتعلق بإعلان نظام الأسد عن الأسلحة الكيميائية. ومن بين القضايا المعلقة الـ 19 التي حددتها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، هناك مسألة بعينها مثيرة للقلق بشكل خاص. فمن الواضح أن هناك مرفقاً لإنتاج الأسلحة الكيميائية، في تناقض صارخ مع ادعاء النظام بعكس ذلك. وهذا دليل إضافي على الطابع الاحتياطي لإعلان النظام السوري عن الأسلحة الكيميائية.

وكما أبرز المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية أمام المجلس في الشهر الماضي (انظر S/2020/1202، المرفق الثاني)، لا تزال الثغرات المحددة وأوجه التضارب والتناقضات قائمة في ذلك الإعلان. لذا يجب على النظام السوري أن يتعاون تعاوناً كاملاً مع فريق تقييم الإعلانات وأن يعلن فوراً لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية عن المدى الكامل لبرنامجها للأسلحة الكيميائية. وسيطلب ذلك، في جملة أمور، الإعلان بدقة عن أنواع وكميات العوامل الكيميائية المنتجة و/أو التي يتم تحويلها إلى أسلحة، وفقاً للأحكام ذات الصلة من اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وبغية ضمان ذلك، يجب أن يعمل المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، بوحدة وتصميم.

ولا يزال قرار المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية المؤرخ 9 تموز/يوليه 2020 هاماً بشكل خاص. فقد وضع معايير واضحة ويمكن التحقق منها للعمل واشترط أن يعود النظام السوري إلى الامتثال الكامل للاتفاقية في غضون 90 يوماً. وشاركت تركيا في تقديم هذا القرار.

وكما أكد المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في كل من إحاطته أمام المجلس الشهر الماضي وفي تقريره في تشرين الأول/أكتوبر (انظر S/2020/1033، المرفق)، فإن النظام السوري لم يَف بالتزاماته بموجب ذلك القرار. ولذلك، فإننا نؤيد اتخاذ تدابير محددة لمعالجة استمرار عدم امتثال النظام السوري لاتفاقية الأسلحة الكيميائية. وتحقيقاً لتلك الغاية، شاركت تركيا في تقديم مشروع قرار، إلى جانب 45 دولة طرفاً أخرى، سيُنظر فيه خلال الجزء الثاني من الدورة الخامسة والعشرين لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

نحن ندين بشدة الاستخدام المتكرر والموثق جيداً للأسلحة الكيميائية من جانب النظام ضد سكانه. ونتطلع إلى استكمال التحقيقات الحالية التي تجريها بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية، وفريق التحقيق وتحديد الهوية. وتكرر تركيا دعمها الكامل لفريق التحقيق وتحديد الهوية الذي يؤدي دوراً حاسماً في تحديد هوية مستخدمي الأسلحة الكيميائية في سورية. ونعرب مرة أخرى عن ثقتنا في الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وهيئاتها المعنية بالتحقيق، وندعمها. إن عملها المتقاني أمر بالغ الأهمية ويجب دعمه. ونأسف للمحاولات التي تشكك في نزاهتها ومصداقيتها.

لقد مرت أكثر من سبع سنوات منذ الهجوم على الغوطة. وقد حان الوقت لاتخاذ إجراءات محددة لكفالة المساءلة في سورية. ولدينا ما يكفي من الأدلة التي تدين النظام، كما هو موثق في تقارير آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، وبعثة تقصي الحقائق، ومؤخراً تقرير فريق التحقيق وتحديد الهوية بشأن الحوادث التي وقعت في اللطامنة. وندين مرة أخرى بأشد العبارات الممكنة استخدام سلاح الجو في الجيش العربي السوري للأسلحة الكيميائية في اللطامنة في ثلاث مناسبات في آذار/مارس 2017، على نحو ما ورد في تقرير فريق التحقيق وتحديد الهوية.

وفي الختام، يجب أن نعمل الآن على وضع حد للإفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية. إن حث النظام على كفالة التعاون السريع والملموس مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية خطوة لا غنى عنها لتنفيذ القرار 2118 (2013). كما أنه أمر أساسي لمنع تكرار استخدام النظام للأسلحة الكيميائية. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد مرة أخرى على المسؤولية الخاصة لأولئك الذين لهم تأثير على النظام السوري.

أما بالنسبة للبيان الذي أدلى به ممثل النظام السوري (المرفق السادس عشر)، فإنني أكرر أنني لا أعتبره نظيري الشرعي. ويشكل وجوده هنا إهانة لملايين السوريين الذين عانوا من جرائم لا حصر لها على أيدي النظام. ولذلك لن أعطي قيمة لملاحظاته الوهمية بالرد عليها.